

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

محددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية

"دراسة تطبيقية/ الأردن"

للفترة 1976-2005

إعداد

آلاء قاسم ارشيدات

إشراف

الدكتور حسن النادر

حقل التخصص - اقتصاد

2006

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

محددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية

" دراسة تطبيقية / الأردن "

للفترة 1976-2005

إعداد

آلاء قاسم ارشيدات

بكالوريوس اقتصاد-جامعة اليرموك(2003م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وافق عليها

د. حسن النادر..... رئيساً

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

أ.د. رياض المومني..... عضواً

أستاذ في قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

د. احمد الريموني..... عضواً

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

أ.د. أحمد الشيباب..... عضواً

أستاذ في قسم الإدارة العامة، جامعة اليرموك.

قدمت في 2006/8/27

## الإهداء

إلى العيون التي حُلِّمت أن ترانا فرساناً في ميادين الحياة.....

إلى من بذلوا زهرة العمر من أجلنا.....

إلى الزارعين دونما أملٍ بالقطف.....

إليكم جميعاً أهدي هذا البحث.....

آلاء

© Arabic Digital Library - Yamou University

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي يسر لي أمري وأعانني على إتمام هذا البحث، وبعد إتمام هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور حسن النادر على ما قدمه لي من نصيحة وخبرة، حيث كان لإشرافه وسعة صدره الأثر العظيم في إنجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور احمد الريموني، لما قدمه من نصح و إرشاد لإتمام هذه الرسالة.

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور رياض المومني ، الأستاذ الدكتور أحمد الشيباب على ما أبدوه من تعديلات وتحسينات على هذه الرسالة، لإثراء البحث العلمي بدراسة علمية سليمة خالية من الأخطاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أخي محمد وأخواتي وزميلتي ناديا طبيشات لمساعدتي في تحضير بيانات الدراسة. و أتقدم بالشكر إلى الزميل الأستاذ زياد أبو ليلي لمساعدتي في تحليل بيانات الدراسة. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع زملائي الذين شاركوني سنوات الدراسة ولدعمهم وتشجيعهم المستمر خلال فصول الدراسة.

وفي النهاية أتقدم بالشكر الخاص لكل من فاتني ذكره وقدم عونه لي في إتمام هذه الرسالة.

الباحثة

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء .....
و	شكر وتقدير .....
هـ	المحتويات .....
ز	فهرس الجداول .....
ح	الملخص .....
الفصل الأول_ الإطار العام للدراسة.	
2	1-1 المقدمة .....
5	2-1 هدف الدراسة .....
5	3-1 أهمية الدراسة .....
6	4-1 مشكلة الدراسة .....
6	5-1 فرضيات الدراسة .....
7	6-1 منهجية الدراسة .....
8	7-1 بيانات الدراسة .....
8	8-1 تسلسل الدراسة .....
الفصل الثاني_ الإطار النظري والدراسات السابقة.	
10	1-2 المقدمة .....
11	2-2 تعريف السياحة .....
51	3-2 الدراسات السابقة .....
الفصل الثالث_ القطاع السياحي في الأردن.	
27	1-3 مقومات القطاع السياحي في الأردن .....

27	1-1-3 المقومات الطبيعية.....
30	2-1-3 المقومات التاريخية.....
36	3-1-3 المقومات الحضارية والأمنية.....
38	2-3 الحركة السياحية في الأردن.....
42	3-3 السياحة والاقتصاد الأردني.....
44	1-3-3 اثر السياحة في الدخل القومي والنتاج المحلي الاجمالي.....
51	2-3-3 السياحة وميزان المدفوعات.....
59	3-3-3 مساهمة السياحة في العمالة الأردنية.....
64	4-3-3 السياحة والإيرادات الحكومية.....
64	5-3-3 السياحة ومستوى الأسعار.....
68	4-3 مؤشرات التطور في قطاع السياحة الأردني.....
	الفصل الرابع_ منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي.
75	1-4 المقدمة.....
77	2-4 نموذج الدراسة.....
84	3-4 متغيرات النموذج.....
86	4-4 نتائج تقدير النموذج.....
92	الفصل الخامس _ النتائج والتوصيات.
95	المراجع
102	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
35	جدول(1-3) عدد زوار المواقع السياحية خلال الأعوام(2001-2005).
36	جدول(2-3) عدد زوار المواقع الأثرية في الأردن للسنوات(2002-2004).
41	جدول(3-3) القادمون والمغادرون حسب الجنسية للسنوات(1976-2005).
43	جدول(4-3) تطور الفعاليات الاقتصادية في القطاع السياحي للأعوام(1987-2005).
46	جدول(5-3) مساهمة السياحة في الدخل القومي للسنوات(1976-2005).
50	جدول(6-3) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات(1976-2005).
54	جدول(7-3)نسبة المقبوضات والمدفوعات السياحية الى إجمالي المقبوضات والمدفوعات من(1976-2005).
58	جدول(8-3) ميزان السياحة الاردني خلال الفترة(1976-2005).
61	جدول(9-3) اثر تزايد النشاط السياحي على حجم التجارة الخارجية وعلى الصادرات الوطنية.
63	جدول(10-3) العاملون في النشاط السياحي خلال السنوات(1987-2004).
70	جدول(11-3) أهم المؤشرات في القطاع السياحي للسنوات(1988-2005).
88	جدول(1-4) تقدير محددات تدفق الصادرات السياحية إلى الأردن باللوغاريتم الطبيعي.

## الملخص

### محددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية

"دراسة تطبيقية/الأردن"

للفترة (1976-2005)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أهم العوامل التي تؤثر على تدفق الصادرات السياحية في الأردن، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية (Gravity model) و باستعمال البيانات عن (14) دولة في الفترة الواقعة بين (1976-2004) يأتي أفرادها للسياحة في الأردن؛ لتحديد أهم العوامل التي تؤثر على تدفق الصادرات السياحية.

وبتحليل دور القطاع السياحي في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1976-2005)، فقد تبين بأن معدل الدخل السياحي إلى الدخل القومي بلغ حوالي (11.2%)، وحوالي (10.4%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ معدل مساهمة المقبوضات السياحية إلى إجمالي المقبوضات الكلية حوالي (22.8%)، بينما بلغ معدل صافي الدخل السياحي (154) مليون دينار، وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع حتى عام 2004 حوالي (15705) عامل. وتعتبر هذه المعدلات والقيم جيدة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن القطاع السياحي في الأردن ما زال في بداية التطور والنمو.

وقد أشارت نتائج تقدير نموذج الجاذبية القياسي بأن هناك علاقة إيجابية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وصادرات الأردن السياحية، كما أن هناك علاقة إيجابية بين الصادرات السياحية الأردنية، وعدد السكان في تلك الدول، أي أن زيادة الدخل أو عدد السكان في تلك الدول



يزيد من الصادرات السياحية الأردنية، وأشارت نتائج النموذج على أن هناك علاقة عكسية بين متغير المسافة وسعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية وحجم الصادرات السياحية الأردنية، وعلاقة عكسية أيضا بين المتغيرات الوهمية المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و الصادرات السياحية الأردنية. وأهم ما أوصت به الدراسة الاهتمام بعوامل الجذب السياحي الى الاردن وخاصة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وذلك للحصول على دخل سياحي مرتفع.

الكلمات الافتتاحية:

الصادرات السياحية، نموذج الجاذبية، الأردن.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

- |                 |     |
|-----------------|-----|
| المقدمة.        | 1-1 |
| هدف الدراسة.    | 2-1 |
| أهمية الدراسة.  | 3-1 |
| مشكلة الدراسة.  | 4-1 |
| فرضيات الدراسة. | 5-1 |
| منهجية الدراسة. | 6-1 |
| بيانات الدراسة. | 7-1 |
| تسلسل الدراسة.  | 8-1 |

## 1-1 المقدمة:

تعتبر صناعة السياحة من أسرع الصناعات نموا في العالم. كما تعتبر عائدات الصادرات السياحية مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل في الكثير من الدول (Michael,2004). وقد أشارت دراسات منظمة السياحة العالمية (WTO عام 2000)، إلى أن الصادرات السياحية أصبحت من أكبر الصادرات الخمس (الاتصالات، السيارات، المصارف، البترول وصناعة السياحة والسفر) في (83% من الدول. كما تعتبر صناعة السياحة المصدر الرئيس في الحصول على العملات الأجنبية في (38% من الدول. وتشير أرقام منظمة السياحة العالمية أيضا إلى أن دخل السياحة العالمية من العملة الأجنبية زادت عن (423 مليون دولار في عام 2000، ولهذا فإن صناعة السياحة أصبحت من أهم الصناعات في الكثير من دول العالم، وأصبحت الصادرات السياحية من أهم الصادرات في الكثير من الدول للدول الفقيرة، و الدول الغنية على السواء (Lebalance and Vanlowe,2000).

لقد أصبحت صناعة السياحة تلعب دورا مهما في الاقتصاديات الوطنية، ولا سيما في الدول النامية، وأصبحت عاملا فعالا من عوامل تحقيق التنمية. وقد دلت إحصاءات الصادرات العالمية في العقود القليلة الماضية على أن الصادرات السياحية هي الصادرات الأكثر نموا في البلدان النامية (SAWG,2002).

ولأن صادرات الدول النامية تتركز في تصدير المنتجات الأولية، فإن الدراسات الاقتصادية أصبحت تشير إلى ضرورة تنوع الصادرات، ومنها الصادرات السياحية باعتبارها منتجا تصديريا يساهم في تحقيق التنوع التصديري، وعاملا يخفف من النتائج السلبية التي تنشأ عن تقلب العرض والطلب. كما

أكدت الكثير من الدراسات الاقتصادية على أن تعدد وانتشار الأنشطة المتعلقة بالسياحة، تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، و تعتبر عاملا مهما في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية (صبحي وحمدي، 2001).

وفي ضوء الاهتمام العالمي بالسياحة، فقد ازداد اهتمام الأردن بالسياحة لدورها المؤثر على الدخل الوطني، و ميزان المدفوعات، و الأنشطة الاقتصادية، و الاجتماعية المختلفة. وذلك لان الأردن يتمتع بالمزايا والمقومات الجغرافية، والتاريخية، والطبيعية، والمقدسات والمواقع الأثرية. أضف إلى ذلك وجود الشواطئ المشمسة في العقبة مما جعل الأردن منطقة جذب سياحي مهمة.

وتدل المؤشرات والأبحاث الاقتصادية على أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات الديناميكية في الأردن، حيث تشير الأرقام إلى أن نصف عوائد الدولة من العملة الصعبة تأتي من السياحة، وان الأردن قد استقبل ما يساوي (8.8) مليون سائح في عام 2005، جاء أكثر من نصفهم من الدول العربية المجاورة، كما أن أعداد السياح القادمين من آسيا وأوروبا وشمال أمريكا ينمو بشكل مستمر. وفي هذا المجال يمكن القول بان السلام قد لعب دورا حيويا في تنشيط الحركة السياحة، حيث ازداد عدد السائحين القادمين إلى الأردن منذ توقيع معاهدة السلام عام 1994 بنسبة (49%) (التوني، 2001). في حين بلغ إجمالي عوائد السياحة (1021.6) مليون دولار في العام 2005، وبهذا فان حصة الدخل السياحي تساوي (10.9%) من الناتج القومي الكلي.

وفي ضوء ما تقدم من بيانات تؤكد أهمية السياحة، وفي ضوء حاجة الأردن إلى العملة الصعبة لا بد من تشجيع السياحة، وهذا يتطلب التعرف على محددات تدفق عائدات الصادرات السياحية في الأردن،

خلال الفترة الواقعة بين (1976-2005)، وقياس نتائج هذه المحددات باستخدام نموذج الجاذبية (Gravity

Model).

كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الآثار المباشرة، وغير المباشرة لقطاع السياحة على متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل الدخل القومي وميزان المدفوعات، وحجم العمالة، ومستوى الأسعار وحجم الإيرادات

الحكومية.

## 1-2 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس محددات تدفقات الصادرات السياحية في الأردن باستخدام نموذج الجاذبية (Gravity Model)، وذلك باستخدام البيانات والإحصاءات المتوفرة عن عدد من الدول العربية والأجنبية التي تستضيف الأردن سائحياً للفترة (1976-2004) حيث بلغ عددها 14 دولة عربية وأجنبية . ولتحقيق هذا الهدف فقد راجعت الدراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تتعلق بموضوع الدراسة في الدول المتقدمة و الدول النامية. و استخدمت الدراسة البيانات التجميعية المقطعية (Pool Cross - Sectional data). كما تقدم الدراسة الإطار التحليلي الذي يبين أثر السياحة على المتغيرات الاقتصادية، مثل ميزان المدفوعات، والدخل القومي، والعمالة. وتقديم التوصيات المستمدة من نتائج الدراسة، والتي يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في اتخاذ السياسات المناسبة.

## 1-3 مشكلة الدراسة:

تطورت السياحة الأردنية بشكل ملفت للنظر خلال السنوات الماضية أو خلال العقدين الماضيين من حيث المؤسسات، ومستوى الخدمات المقدمة للسياح، مما استقطب الأعداد الكثيرة من غير الأردنيين بالإضافة إلى الأردنيين بشكل أدى إلى المساهمة في تطور القطاع السياحي، وساهم في التنمية السياحية بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، لذلك تعتبر عائدات الصادرات السياحية مصدراً مهماً من مصادر الدخل، ومن مصادر الحصول على العملات الأجنبية في بلد صغير، ويمتلك مقومات سياحية جيدة كالأردن، ولكن من الممكن أن تعاني الأردن من تذبذب في تدفق الصادرات السياحية، بسبب العديد من العوامل التي ستقوم الدراسة بتحديدتها وقياس أثرها على الصادرات السياحية الأردنية.

#### 4-1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لتطوير صناعة السياحة ، لكي يصبح الأردن منطقة من مناطق الجذب السياحي الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لرفد الناتج القومي الكلي، وزيادة الإيرادات السياحة لتصبح مصدرا من مصادر العملات الأجنبية في الأردن. ولهذا فان الدراسة تهتم بتحديد وزن العوامل التي تؤثر في تدفق الصادرات السياحية، والتي يمكن أن تساعد أصحاب القرار في تبني السياسات التي يمكن أن تساعد في تعميق القدرة التنافسية للصادرات السياحية الأردنية في منطقة الشرق الأوسط .

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تدور حول تحديد وفحص متغيرات تدفق الصادرات السياحية في الأردن . كما تكمن أهمية هذه الدراسة في استعمال البيانات لفترة طويلة من الزمن، والتي شهد الأردن فيها الكثير من التقلبات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والتي أثرت في الاقتصاد الأردني من جهة، وأثرت في نشاطات القطاع السياحي من جهة أخرى.

#### 5-1 فرضيات الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول إثبات أو نفي الفرضيات التالية:

1- يؤثر حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المشتركة مع الأردن في السياحة على طلب السياحة الأردنية تأثيرا إيجابيا.

2- يوجد علاقة عكسية بين عدد السكان في الدول المستوردة للسياحة الأردنية والطلب على السياحة في الأردن.

3- يوجد علاقة عكسية بين مسافة دولة السائح والطلب على السياحة في الأردن.

4- يوجد علاقة عكسية بين معدل سعر صرف الدينار الأردني والطلب الخارجي على السياحة في الأردن.

5- يوجد أثر سلبي للمتغيرات الوهمية مثل عدم الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والعوامل البيئية في إقليم الشرق الأوسط، على استقرار تدفقات الصادرات السياحية في الأردن.

#### 6-1 منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة في اختبار محددات تدفق الصادرات السياحية في الأردن خلال الفترة الزمنية (1976-2004)، نموذج الجاذبية (Gravity Type Model) وذلك باستخدام البيانات التجميعية المقطعية (Pool Cross- Sectional data) لعدد من الدول العربية، والأجنبية التي تشترك مع الأردن في السياحة، لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية، و السياسية، و البيئية، على تدفق الصادرات السياحية الأردنية وهذه الدول. كما تستخدم هذه الدراسة الأسلوب التحليلي الذي يبين أثر السياحة على بعض المتغيرات الاقتصادية، مثل ميزان المدفوعات، والدخل القومي، والعمالة، والناجح المحلي الاجمالي.



## 7-1 بيانات الدراسة:

تحتمد هذه الدراسة على العديد من المصادر العربية والأجنبية المتمثلة بالكتب والأبحاث، والدراسات المنشورة في الدوريات العربية والأجنبية، وعلى البيانات الإحصائية المنشورة من قبل الدوائر الرسمية كالبنك المركزي، ودائرة الإحصاءات العامة. وتقارير البنك المركزي السنوية، وتقارير وزارة السياحة والآثار، وصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)، بالإضافة إلى النشرات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة.

## 8-1 تسلسل الدراسة:

تتكون الدراسة من خمسة فصول الأول يتكون من المقدمة، وأهمية الدراسة، وأهدافها، وفرضياتها ومحدداتها، وتسلسلها، ومنهجيتها، والمصادر التي اعتمدت عليها الدراسة. و يناقش الفصل الثاني الإطار النظري، و الأدبيات الاقتصادية المتصلة بموضوع السياحة. ويقدم الفصل الثالث واقع قطاع السياحة في الأردن ودخله السياحي، وخصائصه السياحية، ومدى مساهمته في الدخل القومي، والنتائج المحلي، وميزان المدفوعات. ويعرض الفصل الرابع نموذج الجاذبية، والنتائج القياسية لاختبارات البيانات. أما الفصل الخامس فيعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات المقترحة.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 1-2 المقدمة.

#### 2-2 تعريف السياحة.

#### 3-2 الدراسات السابقة.

## 1-2 المقدمة:

أصبح للسياحة دور مميزا في حياة الأمم والشعوب إذ أنها ليست نشاطا اقتصاديا فحسب بل أن لها أبعادا سياسية واجتماعية ، ثقافية ، وبيئية، و نفسية.و أصبحت صادراتها تنافس الكثير من صادرات الصناعات الأخرى التقليدية، مما أهلها لأن تلعب دورا هاما في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول، مثل انخفاض معدل الدخل، وارتفاع نسبة البطالة، والعجز في ميزان المدفوعات ،ودعم ميزانية البنك المركزي. وتتميز صناعة السياحة بأنها صناعة دقيقة وحساسة، بسبب طبيعة المرافق المستخدمة والمنافسة بين الأسواق السياحية، كما تتسم السياحة بسمة التقلب في عوائدها بسبب التقلبات السياسية، والإقليمية، وتغير سعر الصرف.

تنامي دور السياحة في العقود القليلة الماضية وأصبحت تلعب السياحة دورا مهما في عصرنا الحاضر. إذ يقدر حجم الحركة السياحية العالمية الداخلية بحوالي 2300 مليون زيارة سياحية ينتقل فيها الأفراد بعيدا عن محل إقامتهم الدائمة، وفي المقابل فإن حوالي 400 مليون زيارة سياحية تمت عبر الحدود الدولية في عام(2003)، وتقدر المقبوضات السياحية منها بنحو 200 بليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 5% من إجمالي الصادرات الدولية(الاستراتيجية الوطنية للسياحة،2004).

كما تعتبر السياحة من الصناعات التي تساعد على بناء عالم أفضل، فهي تعزز فرص التفاهم والسلام بين شعوب الأرض، وتعمق التفاعل الحضاري والثقافي بينهم. ولقد انتعشت السياحة بشكل واضح في العصر الحالي بسبب التقدم التكنولوجي و الفني، والتقدم في وسائل النقل و الاتصال . ولكن الاستقرار الدولي والإقليمي يلعبان دورا رئيسيا في انتعاش أو تراجع الحركة السياحية بين الدول. كما

تلعب السياحة دورا حيويا في الاقتصاد الأردني، ففي عام 2003 أشارت الإحصاءات السياحية إلى أن السياحة تعتبر ثاني أكبر قطاع من حيث توفير فرص العمل في القطاع الخاص. كما احتلت المركز الثاني في توفير النقد الأجنبي، لتساهم بذلك بأكثر من 570 مليون دينار من الإيرادات السنوية، أي حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي للأردن (الاستراتيجية الوطنية للسياحة، 2004).

## 2-2 تعريف السياحة:

تختلف تعريفات السياحة، باختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث لموضوع السياحة، فالبعض يعرف السياحة على أنها ظاهرة اجتماعية، والبعض الآخر يعرفها على أنها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يعرفها من خلال دورها في تنمية العلاقات الدولية. و البعض الآخر يعرفها على أنها ظاهرة إنسانية وثقافية، ولكن الصحيح أن التعريف الكامل هو الذي يحتوي الظواهر السابقة جميعا.

وقد عرف قاموس العلوم الاجتماعية السياحة على "أنها انتقال الشخص من مكان أقامته إلى مكان آخر ولمدة قصيرة نسبيا وان يقوم بالإنفاق على إقامته من مدخراته الخاصة وليس من عمل يقوم به في المكان الذي يزوره، ويقصد بها السائح مجرد الزيارة أو تمضية الإجازة أو الحج أو العلاج أو الدراسة". وبهذا فإن السائح يعرف على أنه مستهلك لا منتج في سياحته الداخلية أو الخارجية . وتهتم الحكومات بحركة السياحة فتهيئ الوسائل اللازمة لراحة السياح من توفير الفنادق، ووسائل الانتقال، وإنشاء المناطق السياحية الجديدة، وتوفير الخدمات بها و إقامة المشروعات السياحية بغرض تسهيل زيارة السائح لها. ( دعبس، 1999).

ومن التعريفات التي ظهرت في عام 1905، هو تعريف العالم الألماني (جويير فويلر) بأن "السياحة ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى التغيير و الإحساس بجمال الطبيعة و الشعور بالبهجة والمتعة. أيضا إلى نمو الاتصالات بين الشعوب، وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمره تقدم وسائل النقل" (الظاهر و الياس، 2001).

أما العالم النمساوي (هومن فون شولرا) (1910)، فقد قال بأن السياحة" هي اصطلاح يطلق على كل العمليات التالية وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب داخل منطقة معينة أو خارج أية بلدة أو دولة وترتبط مهم ارتباطا مباشرا"، وبهذا فقد أكد في تعريفه على مبدأ العامل الاقتصادي. (الظاهر والياس، 2001).

كما عرف جلا كسمان (Schullern) السياحة" على أنها مجموع العلاقات المتبادلة بين الشخص الذي يوجد بصفة مؤقتة فقط في مكان إقامته وبين الأشخاص الذين يقيمون بهذا المكان" (الجلاد، 2000).  
أما شو ليرن (sholairn) فعرف السياحة على أنها: "الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات الاقتصادية المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة" (الجلاد، 2000).

كما توصل الكاتبين هوز كر، وكرافت (Hozker & Craft, 1943)، في كتاب بعنوان (النظرية العامة للسياحة) في عام 1943 لتعريف للسياحة على أنها " المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين شريطة أن لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو مؤقتا" (الظاهر و الياس، 2001).

كما عرف روبنسون (Ropenson, 1976) عام 1976 السياحة في مفهومها العام بأنها تعني "انتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها، مدة لا تزيد على أربع وعشرين ساعة، وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الانتقال الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة، أو عبور الدولة لدولة أخرى". (Robinson, 1976).

أما الأكاديمية الدولية للسياحة فقد عرفت السياحة على أنها "مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على إثبات رغبات السائح" (الظاهر و الياس، 2001).

أما منظمة السياحة العالمية (World Tourism Organization) (WTO) فقد عرفت السياحة على أنها "تمثل أنشطة الأفراد المسافرين الذين يقيمون في أماكن خارج موطنهم أو بينتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة متعاقبة لقضاء أوقات الفراغ أو إنجاز الأعمال أو لأغراض أخرى" (ماكنتوش وآخرون، 2002).

ويشير البدر اوي للسياحة بأنها "النشاط الاقتصادي الذي يتضمن استقبال مواطنين من دولة أجنبية، يقومون بزيارة أماكن خارج أوطانهم لمدة معينة". (الجلاد، 2000).

ويشير كفاني بأن السياحة هي "النشاط الإنساني الذي يتعلق بالحركة والتنقل، يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد بغرض الانتقال من مكان إلى آخر لأسباب اجتماعية أو ترفيهية أو قضاء الإجازات أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات أو للعلاج أو للاستشفاء، وليس بغرض العمل والإقامة الدائمة. ولا تدخل في السياحة وجود قوات احتلال عسكري أو هجرة من بلد إلى بلد أو حتى للعمل المؤقت أو أعضاء السلك الدبلوماسي" (الجلاد، 2000).

كما قدم عبد الوهاب (1990) تعريفا للسياحة بأنها "مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا وقتيا وتلقائيا وليس لاسباب تجارية أو حرفية" (عبد الوهاب، 1990).

أما عبد العزيز (1997) فقد عرف السياحة "على أنها انتقال الإنسان من دولة إلى دولة ، أو الانتقال في البلد لمدة لا تقل عن 24 ساعة بحيث لا تكون من أجل الإقامة الدائمة." (عبد العزيز، 1997).

أما مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتسهيلات الحركية للسفر المنعقد في عام 1954، فقد عرف السائح على انه "أي شخص بدون تمييز لعنصر أو جنس أو لغة أو دين يدخل منطقة دولة تكون طرف في اتفاقية Contracting State غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها، ويبقى هناك لفترة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن ستة شهور، لأغراض مشروعة غير الهجرة. (مثل السفر، الترفيه، الرياضة، الصحة، أسباب عائلية، الدراسة، الحج أو زيارة الأماكن المقدسة أو الأعمال)" (الجلاد، 2000).

أما تعريف السائح الذي استخدمته لجنة مراجعة الموارد السياحية القومية في 1973 فكان كالاتي "السائح هو الفرد الذي يسافر بعيدا عن وطنه لمسافة لا تقل عن خمسين ميلا لمهمة عملية أو تجارية أو المتعة، أو مسائل شخصية، أو أي غرض آخر فيما عدا أن يستبدل الهدف بالعمل سواء بقي أكثر من ليلة واحدة أو عاد في نفس اليوم" (ماكننوش وآخرون، 2002).

أما عبد العزيز (1997) فقد اعتمد تعريفا أشمل للسائح بقوله انه "الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي، ولأي سبب غير الكسب المادي، أو الدراسة، سواء كان في داخل بلده (السائح الأجنبي) ولفترة لا تزيد عن 24 ساعة." (عبد العزيز، 1997).

أما بالنسبة للتعريف المتفق عليه رسمياً للسائح " هو شخص مسافر لفترة تزيد عن أربع وعشرين ساعة في دولة غير الدولة التي يقيم فيها عادة" (الجلاد، 2000).

وبناء عليه فإن السياحة ما هي إلا خليط من الظواهر والعلاقات، وان هذه العلاقات والظواهر تتبع من حركة الأفراد وإقامتهم في أماكن مختلفة، ويتوفر فيها عنصر الحركة (الرحلة)، والثبات (الإقامة) (دعبس، 1999).

## 3-2 الدراسات السابقة:

لقد تم استعمال نموذج الجاذبية في العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة في حقل التجارة الدولية، وذلك لتفسير اتجاهات التجارة الثنائية بين الدول، وتحديد العوامل التي تؤثر على حجم التجارة الخارجية بين هذه الدول. وقد استخدمت هذه الدراسات طرق مختلفة في إيجاد الإطار النظري ولاشتماقه هذا النموذج رياضياً. كما أن بعض الدراسات جاءت لتطوير النموذج ليصبح أكثر شمولاً وبالتالي عند تطبيقه يمكن أن نحصل على نتائج أكثر واقعية ودقة للعوامل المؤثرة على التجارة الخارجية. وفيما يلي بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع البعض منها يتعلق بنموذج الجاذبية والبعض الآخر يتعلق بالسياحة في الأردن:

## الدراسات العربية:

في دراسة (سوسان، 1996)، التي تهدف إلى بيان أثر الاستثمار في القطاع السياحي على الاقتصاد الأردني. وذلك من خلال تحديد قيمة مضاعف الإنتاج الكلي، والقيمة المضافة المحلية الكلية،



باستخدام جدول المدخلات- المخرجات للأردن عام 1987، كما هدفت إلى دراسة أهم المتغيرات التي تؤثر على حجم السياحة، وذلك من خلال تقدير دالة الطلب على السياحة في الأردن. وقد دلت النتائج على أن قيمة مضاعف الإنفاق السياحي تبلغ (2.12) دينار من الإنتاج الكلي بشكل مباشر أو غير مباشر ويولد ما قيمته (0.453) دينار كدخل لعناصر الإنتاج المحلية. وهي القيمة المضافة المحلية للقطاع. ووجدت الدراسة أيضا أن دخل السائح الفردي يؤثر إيجابيا على حجم السياحة المعبر عنها بأعداد السياح، بينما كانت علاقة كلفة السياحة بأعداد القادمين سلبية لبعض الدول، في حين كانت علاقة سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى والاستثمارات السياحية والسعة الفندقية بأعداد السياح غير واضحة لعدم وجود معنوية العلاقة لأغلب الدول. وكان للعملية السلمية وما رافقها من أمن واستقرار، الأثر الواضح على زيادة كمية السياحة في الأردن.

و في دراسة (العارضة، 2000)، حول اقتصاديات السياحة في الأردن، بهدف تحليل دور القطاع السياحي في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990-1999). وذلك من خلال دراسة اثر القطاع السياحي على خلق فرص العمل، ودراسة إمكانية تنمية المواقع السياحية الرئيسية، والخدمات المساندة. وتوصلت الدراسة الوصفية إلى أن السياحة تساهم بحوالي (12%) من الدخل الإجمالي. كما أظهرت أن العائدات السياحية تعتبر أهم مصدر للعملات الأجنبية، بعد حوالات الأردنيين المغتربين. بالإضافة إلى نمو العائدات السياحية بشكل مضطرد حتى عام 1996. كما توصلت الدراسة إلى أن قطاع الفنادق والمطاعم يساهم بتشغيل ما نسبته (2.3%) من العمالة الأردنية.

وفي دراسة (النادر و الريموني، 2000)، حول محددات الطلب على السياحة في الأردن، باستخدام بيانات سنوية لسبع دول بغرض المقارنة خلال الفترة الزمنية (1970-1997) لتقدير المحددات الرئيسية للطلب، وقد دلت نتائج البحث على أن متغير معدل النمو في الدخل الفردي والمتغير اللاحق التابع (سمعة الأردن الديناميكية، وعادات السائحين، ومرونة وتطور المؤسسات السياحية الأردنية) لها آثار إيجابية على الطلب السياحي، بينما دلت النتائج على أن معدل سعر الصرف له دور سلبي، باعتبار أن السياحة أصبحت مصدر مهم للعملاء الأجنبية.

في دراسة أخرى أعدها بني احمد (2001)، قاس فيها أهم العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية بشقيها الصادرات و المستوردات، واستخدم فيها نموذج الجاذبية بتوظيف بيانات عن 40 دولة لها علاقات تجارية مع الأردن خلال الفترة 1985-1995 حيث استخدمت الدراسة العوامل التقليدية لنموذج الجاذبية في الناتج المحلي الإجمالي، و حجم السكان وعامل المسافة، وأضاف متغير سعر صرف الدينار الأردني، ومتغير مستوى الاختلاف الاقتصادي، ومتغير وهمي للصادرات والمستوردات يميز الدول العربية من الأجنبية. ومن خلال التقدير القياسي لمعادلات الجاذبية للتجارة الخارجية الأردنية، دلت نتائج التقدير على وجود علاقة سلبية بين صادرات الأردن وحجم الناتج المحلي للدول التي يصدر إليها، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أي اثر لسعر الصرف على الصادرات والمستوردات (لان السلطات النقدية في الأردن تتبع سعر صرف ثابت للدينار الأردني). و أشارت النتائج أيضا إلى أن هناك علاقة إيجابية بين صادرات الأردن والدول العربية وذات دلالة إحصائية بعكس المستوردات.

الدراسات الاجنبية:

دراسة بيرجستاند (Bergstand, 1985) ، حول استخدام معادلات الجاذبية في التجارة الدولية وقد قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام (نموذج الجاذبية) وتطبيقه على 15 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في الفترة بين (1965-1966 و 1975-1976) وأدخل في البداية المتغيرات التالية: الدخل في كلا الدولتين المشتركتين في التجارة والمسافة بينهما، ومتغير وهمي يمثل إذا ما كانت هذه الدول جارتين، ومتغير وهمي آخر يمثل الدول الأعضاء في (EEC) أو (EFTA)، قد أشارت نتائج الدراسة إلى ما كان متوقعا. ثم أعاد التقدير بإضافة متغيرات جديدة مثل سعر الصرف، ومؤشر قيمة وحدة الصادرات، ومخفض الناتج المحلي لكلا الدولتين المصدرة و المستوردة، فكانت معلمات كل من: الدخل ، المسافة، و المتغيرات الوهمية ذات دلالة إحصائية. أما بالنسبة لسعر الصرف فلم يكن له دلالة إحصائية في عام 1965 و 1966 وذلك بسبب ثبات سعر الصرف لعملات تلك الدول، ولكن في عام 1975 أصبح معامل سعر الصرف ذو دلالة إحصائية عندما أصبح سعر الصرف متغيرا، أما باقي المعاملات فلم يكن لها دلالة إحصائية، مما يدل على أن الأسعار يجب استبعادها من النموذج.

وفي دراسة أجرتها مؤسسة السياح الدوليين (International Tourism Arrivals , 1996)

(ITA)، حول الآثار الاقتصادية لإنفاق السائح الدولي على الاقتصاد الأمريكي 1996. وتهدف الدراسة إلى تحليل اثر إنفاق السائح الدولي على الاقتصاد الأمريكي، حسب غرض السياحة وحسب الولاية، وجنسية السائح. وذلك من خلال تحليل اثر هذا الإنفاق على نسب العمالة والتشغيل، وزيادة الدخل وإيرادات الحكومة. ومن نتائج الدراسة أن السائح الدولي قد انفق (6.1) مليار دولار في عام 1995 وبتزايد (6.2%) عن عام 1994. وأظهرت الدراسة أيضا أن الدخل المباشر المتوقع من هذه الصناعة هو 16 مليار دولار بزيادة (14.4%) عن عام 1994. كما ساهم قطاع السياحة بخلق حوالي 971 ألف

وظيفة أي زيادة مقدارها (1.3%) عن عام 1994، وان الإيرادات الحكومية المتحققة كانت (8.5) مليار دولار بنسبة زيادة مقدارها (4.3%) عن عام 1994. وقد أظهرت الدراسة انه وحسب جنسية السائح، فان السياح اليابانيين قد أنفقوا 11 مليار دولار في عام 1995 أي بنسبة زيادة مقدارها (21%) عن عام 1994. وان إيرادات ولاية فلوريدا كانت الأعلى، و قدرت بحوالي (12) مليار دولار.

وفي دراسة أخرى في نفس السياق للباحثين **بايني و ميرفار (Payne and Mervar, 2002)**،

بعنوان ملاحظات على نماذج الإيرادات السياحية في دولة كرواتيا. حيث تم استخدام نموذج قياسي لتقدير الإيرادات من السياحة الدولية في ظل التحول الاقتصادي في دولة كرواتيا لفترة زمنية من (1991-1999). حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي و سعر الصرف الأجنبي هي عوامل هامة مؤثرة إيجابيا على الإيرادات السياحية للدولة. وان الأعمال العسكرية لاسترداد السلطة في بعض المناطق تؤثر تأثيرا سلبيا على الإيرادات السياحية للدولة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة واضحة على أن بعض التغيرات الموسمية لها اثر معاكس على الإيرادات السياحية.

في دراسة **زارزوسو (ZARZOSO , 2003)**، حول تحديدا تأثير الاتفاقات المتميزة بين مناطق

أو كتل اقتصادية معينة. كالاتحاد الأوروبي (EU)، ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) و المجتمع الكاريبي (CARICOM) و السوق المشتركة الأمريكية المركزية (CACM)، ودول متوسطة أخرى (MEDIT)، خلال فترة (1980-1999) على تدفق التجارة الثنائية باستخدام بيانات من 47 دولة. وقد قام الباحث باستخدام نموذج الجاذبية حيث يسمح بمقارنة وزن الاتفاقات المتميزة بين الدول. ولكي يستخلص صلة العوامل الأخرى المؤثرة على تدفقات التجارة الثنائية كالعامل الجغرافي، ومستوى

الدخل، وحجم السكان، والتشابه الثقافي. وقد كانت العوامل كما كان متوقعا لها ، حيث أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة سلبية بين عامل السكان للدولة المصدرة و تدفق التجارة، وبالنسبة للدولة المستوردة فقد وجد سلبيا حتى عام 1990، وموجبا في عام 1991 حيث لعب نمو الواردات دورا باقتصاديات الحجم واثرا على التجارة الدولية. و أما بالنسبة لعامل المسافة، فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بمرونة مقدارها 1.5 ، و أما مرونة الدخل فكانت موجبة. كما أن مرونة دخل الدولة المصدرة اكبر من مرونة دخل الدولة المستوردة.

و في دراسة أعدها ماتياس (Matias, 2004)، استخدم فيها نموذج الجاذبية لتحليل أهمية تجارة السياحة في البرتغال. ويهدف فيها إلى المساهمة في صياغة وتأسيس إطار نظري مستقبلي ينبثق من موضوع اقتصاديات السياحة. مع الأخذ بعين الاعتبار وجود خصائص محدودة جدا للسلع السياحية. وقد أخذ فيها أهمية الصلة القائمة بين طول المسافة واستهلاك الخدمات السياحية. كما ناقشت الدراسة أن نموذج الجاذبية يمكن أن يستخدم في توضيح تدفقات السياحة بشكل عام، وبشكل منفصل تدفق السياحة لمنطقة معينة كالبرتغال. وقد أظهرت نتائج تقدير النموذج أن الناتج المحلي الإجمالي له أهمية كبيرة على التدفقات السياحية. كما دلت النتائج على أهمية المسافة كمحدد للتدفقات السياحية السنوية باتجاه البرتغال، كما بينت الدراسة أن أكبر عدد من السياح يأتي للبرتغال من دولة إسبانيا.

وأما دراسة ليجور و فيرهيدين ( Lejour and Verheijden, 2004 )، فتدور حول تجارة الخدمات في كندا والاتحاد الأوروبي، وذلك باستخدام مجموعتين من البيانات: الأولى تغطي الفترة (1997-1999) والمجموعة الثانية تغطي الفترة (1999-2001). وباستخدام معادلات نموذج

الجاذبية لتحلل تجارة الخدمات الثنائية ومقارنة النتائج مع تجارة السلع. كما حللت الدراسة التجارة الثنائية بين أقاليم كندا وبين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد أشارت نتائج التحليل بشكل واضح إلى وجود التقلبات في تجارة الخدمات في المناطق المصدرة والمناطق المستوردة من خلال عدة عوامل منها حجم السوق ، وعامل المسافة حيث يعتبر أكثر العوامل تأثيرا على التدفق التجاري. بشكل عام يعتبر عامل المسافة أقل إعاقة لحركة التجارة في تجارة الخدمات منها في تجارة السلع. أما العوامل الأخرى مثل الاختلاف اللغوي وتنظيم أسواق الإنتاج و إعاقتها لتجارة السلع والخدمات في أوروبا فقد وجدت الدراسة معاملات هذه العوامل ذات دلالة إحصائية. ومن نتائج الدراسة أيضا أن تجارة الخدمات تتعرض لمعوقات من قبل تنظيمات أسواق الإنتاج في الدول المستوردة، ولكن ذلك لا ينطبق على تجارة السلع، و وجدت الدراسة أن تجارة الخدمات في كندا أعلى بمقدار الضعف مقارنة بتجارة الخدمات في أوروبا وذلك مقاسا بحصة كل منهما من الناتج المحلي الإجمالي. كما وجدت الدراسة أن نتائج التقدير الأولية أظهرت أن تجارة الخدمات داخل دول الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون أكبر إذا الأسواق الداخلية للخدمات عملت كما هي حال الأسواق في كندا.

وفي دراسة **كيمورا ولي (Kimura and Lee, 2004)**، استخدمت فيه معادلات الجاذبية في التجارة الدولية في قطاع الخدمات. لتحديد نسبة تأثير العوامل المختلفة على تجارة الخدمات الثنائية، و مقارنة هذه النسبة بنسبة تأثير العوامل المختلفة التي تؤثر على تجارة السلع الثنائية. و باستخدام نموذج الجاذبية تم تحليل الانحدار في تجارة الخدمات الثنائية وتجارة السلع الثنائية من خلال (10) دول أعضاء في OECD خلال الفترة 1999 و 2000. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معادلات الجاذبية لتجارة الخدمات توازي بقوتها وتأثيرها على الاقتصاد لمعادلات الجاذبية في تجارة السلع، كما أظهرت نتائج

الدراسة وجود بعض الاختلافات بين تجارة السلع والخدمات من حيث مرونة تأثير العوامل على تدفق الخدمات أو السلع، و أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن عامل المسافة الجغرافي أكثر أهمية وتأثيرا في تجارة الخدمات منها في تجارة السلع، هذا يدل على أن تكلفة النقل في الخدمات الممكن الاتجار بها أعلى منها في السلع. كما أوجدت نتائج الدراسة أيضا انه عند اختبار عامل أن الدول أعضاء في نظام تجارة إقليمي واحد وجد أن له دلالة إحصائية إيجابية في كلا التجاريتين. ومن النتائج الأخرى التي خرجت بها الدراسة أن الحرية الاقتصادية ذات اثر موجب ومعنوي على تجارة السلع وتجارة الخدمات ولكن التأثير أقوى في تجارة الخدمات. وأظهرت الدراسة أخيرا أن صادرات الخدمات ومستوردات السلع ليست مكتملة لبعضها البعض ، وإن صادرات السلع ومستوردات الخدمات أيضا ليست مكتملة لبعضها البعض.

وفي دراسة أعدتها ناد وسيمان ( Nade and Saayman,2004 )، حول محددات تدفق

أعداد السياح القادمين إلى أفريقيا، باستخدام بيانات مقطعية وبيانات جزئية للفترة الواقعة بين (1996-2000) وذلك لتحديد العوامل التي تؤثر على أعداد السياح القادمين إلى (43) دولة أفريقية وذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي و البنى التحتية، والخبرة التسويقية ، ومستوى التنمية في المكان المقصود أهم محددات السفر إلى أفريقيا. ومستوى الدخل للدولة و الأسعار النسبية، وتكلفة السفر، تعتبر متغيرات ليست مهمة في توضيح الطلب على السياحة في الأماكن المقصودة في أفريقيا.ومن نتائج الدراسة أيضا إلى انه يجب أن يعطى الاهتمام لتحسين الاستقرار في القارة بشكل عام لأثره في تدفق السياح.

و أما دراسة بلومكوفرت (Blomqvist,2004)، والتي يهدف فيها إلى توضيح تدفقات التجارة الثنائية في سنغافورة، والمؤلفة من جزئين، يهدف الجزء الأول فيها إلى تطوير مفهوم توجهات التجارة في سنغافورة من جهة، وبين سنغافورة وجاراتها في دول شمال شرق آسيا من جهة أخرى. وأما الجزء الثاني للدراسة اشتمل على استخدام نموذج الجاذبية المبسط لقياس دور محددات تدفق التجارة بين سنغافورة والدول الأخرى. وقد دل التحليل على انه وبالرغم من حقيقة أن سنغافورة تكافح لتصبح مدينة عالمية، إلا أنها بقيت منحازة جدا باتجاه شرق آسيا حتى بعد اهتمامها بالتجارة الأجنبية. كما بينت الدراسة أن المتغير الوهمي المتمثل بالدول التي انضمت حديثا أو قديما إلى آسيا ، كان له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية. كما أن الدراسة أشارت إلى ميل الأعضاء الجدد في آسيا للاندماج السريع في اقتصاد سنغافورة. وبيّنت الدراسة أيضا أن اقتصاد سنغافورة يميل إلى الاندماج في اقتصاد آسيا. و أظهرت الدراسة أيضا أن سنغافورة كمنظمة ، لم تسهم كثيرا في تطوير العلاقات التجارية بين أعضائها. أما متغير التحرر الاقتصادي فقد ظهر بدلالة إحصائية إيجابية جيدة.

في دراسة اندريس و هيان ( Andreas and Haiyan,2005 )، حول التنبؤ في السياحة الدولية المستقبلية. كأداة تحليلية مهمة في التخطيط السياحي والسياسات السياحية، وركزت الدراسة على تحليل أعداد السياح الدوليين و المقبوضات السياحية ، فاستخدمت الدراسة طرائق اختبار السلاسل الزمنية الحديثة خلال الفترة من (1960-2000)، للتنبؤ بأعداد الوافدين من السياحة الدولية وأثر ذلك على الإيرادات السياحية لعام (2001- 2010) وذلك لست مناطق سياحية عالمية باستخدام بيانات تتعلق بكل منطقة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة خلال تحليل البيانات الأولية لمناطق الدراسة، انه بالرغم من المعرفة التقليدية لأهمية السياحة، والتطور والنمو في التاريخ السياحي الا ان ذلك لم يكن دائما مؤثرا



تأثيراً جيداً على الإيرادات السياحية. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير التذبذبات الحادة في الإيرادات السياحية، والتطور السياحي السالب النمو، قد يختلف تأثيره في ما بين المناطق المختلفة. كما وجدت أن التنبؤ المستقبلي أحياناً قد يكون له أثر سلبي على الإيرادات السياحية.

وفي دراسة أخرى أعدها **قليك وتايلور (Gilck and Taylor, 2005)** : حول مفهوم أن التضارب السياسي بين الدول يمزق النشاطات الاقتصادية بينها، وخاصة في التجارة الدولية . وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة نموذج الجاذبية لبيان تكاليف و آثار الحروب على التجارة الثنائية لكل الدول بالاعتماد على البيانات التي تغطي الفترة من 1870-1997. لتقدير الأثر الفوري والأثر المتباطئ للحروب على تجارة الدول التي دخلت الحروب و الدول التي لم تخض تلك الحروب. باعتبار المحددات الأخرى للتجارة ثابتة. وقد أشارت النتائج إلى الأثر السلبي للحروب على حجم التجارة بغض النظر عن الرفاه الاقتصادي العالمي والإقليمي .

وفي دراسة أخرى أعدها **فراياني و كاتغ ( Fratianni and Kang, 2006 )**، حول العوائق التي تؤثر على السياحة الدولية والتجارة الدولية . استخدمت هذه الدراسة نماذج الجاذبية لقياس تدفقات التجارة الثنائية بين الدول باستعمال متغيرات الدخل ، حجم السكان ، المسافة ، كلفة التجارة الدولية من خلال سياسات المنافسة ، النظام النقدي وسعر الصرف والضريبة . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإرهاب يقلل من تدفقات التجارة الخارجية ، و يتسبب برفع تكاليف التجارة وتَصعيد بناء الحواجز وبالتالي فإن له أثراً سلبياً على تدفقات التجارة الثنائية بين الدول . وقد أشارت الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة طردية بين بعد المسافة واثر الإرهاب على التجارة حسب قرب الدولة أو بعدها عن الدول التي يتم

فيها أعمال الإرهاب . و أن اثر الإرهاب على التجارة الثنائية يقل كلما ازدادت المسافة بين الدول المشتركة في التجارة . كما أشارت الدراسة إلى أن معاملات الدخل وحجم السكان ذات اثر موجب على حجم التجارة وأما متغير المسافة والمتغيرات الوهمية الأخرى فإنها ذات اثر سالب على حجم التجارة الدولية.

أما هذه الدراسة فهي من الدراسات القليلة التي استخدمت نموذج الجاذبية لتقدير تدفق الصادرات السياحية، كما أنها استخدمت بيانات تجميعية مقطعية (Pool Cross- Sectional Data) لتقدير نتائج النموذج، حيث إن أغلب الدراسات في هذا المجال قد استخدمت أسلوب تحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis).

## الفصل الثالث

### القطاع السياحي في الأردن

- 1-3 مقومات السياحة في الأردن.
- 1-1-3 المقومات الطبيعية.
- 2-1-3 المقومات التاريخية.
- 3-1-3 المقومات الحضارية والأمنية.
- 2-3 الحركة السياحة في الأردن.
- 3-3 السياحة والاقتصاد الأردني.
- 1-3-3 اثر السياحة في الدخل القومي.
- 2-3-3 السياحة وميزان المدفوعات.
- 3-3-3 مساهمة السياحة في العمالة الأردنية.
- 4-3-3 السياحة و الناتج المحلي الإجمالي.
- 5-3-3 السياحة والإيرادات الحكومية.
- 6-3-3 السياحة ومستوى الأسعار.
- 4-3 مؤشرات التطور في قطاع السياحة الأردني.

## القطاع السياحي في الأردن

### 3-1 مقومات السياحة في الأردن:

هناك عناصر تؤثر في عملية الجذب السياحي في البلد المضيف، و تساعد على تدفق السائحين من دول العالم لقضاء عطلة أو الاستمتاع أو التنزه أو العلاج أو الدراسة أو الاسترخاء في البلد المضيف. وتتمثل هذه العوامل بالعوامل الجغرافية والطبيعية والعوامل المناخية والحياة النباتية والبحرية، والعوامل الثقافية والعادات والتقاليد والفنون الشعبية. والعوامل الاجتماعية والإسكانية المختلفة، و النفسية. ويمكن القول بشكل عام بأن الأردن يتمتع بالعديد من المعالم السياحية التي تعمل على جذب السائحين والزوار ومن أهمها:

#### • 3-1-1 المقومات الطبيعية: وتشمل هذه المقومات ما يلي:

1. الموقع الجغرافي: يقع الأردن في موقع متوسط في منطقة الشرق الأوسط، وقد شكل هذا الموقع في ما مضى معبرا تجاريا وحضاريا بين القارتين (آسيا وأفريقيا)، كما يقع الأردن ضمن الإقليم السياحي الذي يمتد من تركيا إلى مصر مرورا بسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل. ولهذا فقد كان الأردن معبرا تجاريا بين قارتي آسيا وأفريقيا مما جعله أرضا للصراع بين الإمبراطوريات والدول عبر مراحل التاريخ، و تمخض عن ذلك انتشار الآثار المختلفة التي تمثل مدنية وحضارة هذه الإمبراطوريات والدول التي تواجدت في مختلف أنحاء الأردن.

2. المناخ: يمتاز الأردن بتنوع المناخ واختلاف درجة الحرارة نظرا لاختلاف تضاريس ومظاهر سطح الأردن. ويتمتع الأردن بصيف معتدل في عمان والمرتفعات الجبلية وحرار في العقبة والأغوار والبحر الميت والصحراء، أما فصل الشتاء فيتميز بالبرودة المعتدلة في المناطق الجبلية والجو المعتدل المشمس في مناطق العقبة والأغوار والبحر الميت. وتبرز أهمية المناخ في تحديد المواقع السياحية الملائمة للاستجمام خلال فصول السنة المختلفة. وتعتبر فترة الصيف أكثر أوقات السنة مناسبة لزيارة مناطق المرتفعات الجبلية مثل عجلون والشراه حيث يتوفر الجو المعتدل فتتشط حركة السياح. أما فترة الشتاء فهي مناسبة لزيارة العقبة والبحر الميت حيث يتوفر للدفاء والشواطئ المشمسة. وتحرص المجموعات السياحية من الدول الأوروبية وخاصة الاسكندنافية منها على القدوم إلى الأردن في فصل الشتاء للتمتع بدفاء العقبة والبحر الميت (مقابلة والحاج ديب، 2000).

3. التضاريس: يتمتع الأردن بتباين كبير في أشكاله الطبوغرافية حيث تنتشر الصحاري والبوادي والسهول والوديان والجبال. فهناك الارتفاعات على جانبي حفرة الانهدام والتي قد يصل ارتفاعها إلى (1700) متر عن مستوى سطح البحر كما هو الحال في جبال الشراه. كما تجد المناطق التي تنخفض (406) متر عن مستوى سطح البحر كما هو الحال في البحر الميت. وتعتبر مناطق البحر الميت والأغوار الوسطى والشمالية ووادي عربة وخليج العقبة جزءا من الأخدود الإفريقي الآسيوي كما تجد الصحراء الأردنية التي تتميز بهضابها السهلية الجميلة ووادي رم الذي يوفر السياحة الصحراوية وسياحة المغامرات وتسلق الجبال الصخرية (مقابلة والحاج ديب، 2000).

4. الغابات الطبيعية: يسميها البعض بالغطاء النباتي ويتوفر في الأردن مساحات واسعة من الغابات الحرجية في مرتفعات عجلون ودبين وجرش وناعور وبييرين. وقد تم تجهيز الكثير منها بالمنشآت السياحية لاعتبارها منتزهات قومية ومناطق سياحية ومنتجات صحية صيفية. وتمتاز مناطق الغابات الطبيعية بالمناظر الخلابة وابتدال الجو ونقاء الهواء صيفا (مقابلة والحاج ديب، 2000).

5. المياه المالحة والمعدنية: تتمثل المياه المالحة في الأردن بمياه البحر الميت وخليج العقبة. ويبلغ طول البحر الميت (93) كم. وتعتبر مياه البحر الميت اشد ملوحة من أي مسطح مائي على سطح الأرض إذ تصل نسبة ملوحته إلى (32%) تقريبا ، أي ما يعادل (9) أضعاف ملوحة مياه المحيطات. ويعود سبب ملوحة مياهه إلى تدفق مياه الينابيع المعدنية من جوفه وعلى جانبيه، ويعتبر البحر الميت مصدرا مهما للأملاح المعدنية والطين العلاجي، ومعلما سياحيا يأتيه السياح من مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى المنتزهين المحليين الذين يقصدونه في فصل الشتاء، وتساعد مياهه على الشفاء من بعض الأمراض الجلدية. كما يعتبر خليج العقبة من المنتجعات السياحية الهامة في الأردن، حيث تنتشر على شواطئه الفنادق والمطاعم والاستراحات السياحية.

أما بالنسبة للمياه المعدنية، فإنها تلعب دورا في تنشيط الحركة السياحية العلاجية، لا سيما وأن السائح الذي يأتي للعلاج يقضي عادة مدة أطول من المدة التي يقضيها السائح العادي والتي قد تستغرق مدة لا تقل عن شهر، ولا شك أن هذه الإقامة الطويلة نسبيا تساعد في زيادة إنفاق السائح وبالتالي زيادة الدخل السياحي.

ويظهر على طول خط الانكسار الناجم عن حفرة الانهدام مجموعة كبيرة من الينابيع الحارة المعدنية ومن هذه الينابيع، الحمة الأردنية، وحمة الشونة الشمالية، وحمة طبقة فحل، وبرك الأزرق، وحمامات ماعين، وحمامات زاره (مقابلة والحاج ديب، 2000).

### • 3-1-2 المقومات التاريخية :

وتشمل هذه المقومات المواقع التاريخية والأثرية التي تنتشر في مختلف أنحاء الأردن، حيث يوجد في الأردن آثار هامة للأمم وحضارات متعددة حيث يعتبر الأردن ملتقى لحضارات قديمة مختلفة. ولا شك أن هذه الآثار تعكس تاريخ الأردن منذ أقدم العصور وتشكل عاملاً رئيسياً في العرض السياحي المتكامل والمتنوع. ومن أهم هذه المواقع ما يلي:

1. البتراء: تعتبر البتراء من أشهر المعالم الأثرية في الأردن، وتسمى المدينة الوردية وهي عبارة عن آثار منحوتة في الصخور الرملية ذات الألوان الوردية الزاهية، وهي من المواقع الأثرية الفريدة التي لا مثيل لها في العالم. وتعتبر البتراء من أكثر المواقع الأثرية في الأردن جذبا للسياح الأجانب والعرب والمواطنين مما أدى بالنتيجة إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات السياحية والفندقية في منطقة البتراء، ومن أهم الآثار في البتراء الخزنة، الدير، قصر البنات، مكان الأضاحي المرتفع، المدرج (الظاهر، 2001).

2. جرش: وهي من المواقع السياحية والأثرية المهمة في الأردن التي تنتشر في أرجائها الآثار الرومانية، وتبعد مسافة (40) كم إلى الشمال من عمان، ويسهل الوصول إليها. ويتوفر فيها مراكز زوار لتقديم المساعدة للسياح والزوار، ومتحف آثار يضم تشكيلة جميلة من الصناعات الحرفية التي

وجدت في ذلك المكان. ومن أهم الآثار الموجودة فيها: معبد ارتيميس، معبد زيوس، شارع الأعمدة، المدرجات، الكنائس، سبيل الحوريات(الظاهر،2001).

3. عمان: وكانت تسمى ربة عمون التي شيدها العمونيون القدماء عاصمة لهم حوالي سنة (1200) قبل الميلاد. وتعتبر العاصمة عمان من أقدم المدن التي سكنها الناس في العالم حيث تضم مواقع أثرية تعود إلى الألفية الخامسة قبل الميلاد. ومن أبرز المواقع الأثرية في عمان القلعة الأموية التي تقع فوق أعلى تلال عمان. أما وسط بلدة عمان الحديثة فتحتوي على المدرج الروماني المرمم الذي يعود تاريخ بنائه إلى حقبة انتونيو بيوس الروماني، والمستخدم في يومنا هذا لإقامة الحفلات والمناسبات(نشرة وزارة السياحة السنوية،2003).

4. أم قيس: تقع أم قيس على بعد (28) كم إلى الشمال الغربي من مدينة اربد وتتربع على قمة جبل على ارتفاع (378) مترا فوق سطح البحر، وتطل على بحيرة طبريا وجبال الجولان السورية ووادي الأردن ونهر اليرموك وجبال عجلون. ومن أهم المواقع في أم قيس: متحف أم قيس، الأضرحة، المسارح، الحمامات العمومية وشرفة الباسيليقا. (نشرة وزارة السياحة السنوية،2003).

5. مادبا: تقع مدينة مادبا على بعد 30 كم جنوب مدينة عمان، وتسمى مدينة الفسيفساء لاحتضانها إحدى أكبر مجموعات العالم من اللوحات الفسيفسائية، ويعود تاريخها إلى منتصف العصر البرونزي أي 2000 سنة قبل الميلاد. ومن أهم الآثار الموجودة فيها: خريطة مادبا، القصر المحترق، كنيسة الشهداء، كنيسة العذراء، كنيسة الرسل، الجنة، وجبل نيبو.

6. وادي رم: كان وادي رم عبر التاريخ معبرا لقوافل التجار العرب من الحجاز إلى الشام كما كان الوادي ضمن مملكة العرب الأنباط، ويعتقد علماء الآثار أن منطقة رم كانت من أوائل المناطق التي



سكنها الإنسان في الأردن. وقد كشفت الحفريات في جنوب المنطقة عن وجود بقايا قرية تعود إلى (4500) سنة قبل الميلاد. ويمثل وادي رم جانبية الصحراء حيث سفوح الأودية المصبوغة باللون البنفسجي، ويتمكن السائح من الاستمتاع بقضاء ليلة تحت النجوم في خيمة بدوية، ويمكن أن يجرب ركوب المنطاد والتحليق فوق التلال والمنحدرات (نشرة وزارة السياحة السنوية، 2003).

7. العقبة: تقع مدينة العقبة على راس خليج العقبة وتبعد (335) كم إلى الجنوب من مدينة عمان. وتعتبر العقبة ثغر الأردن البحري الوحيد على العالم الخارجي وتعتبر منتجع البحر الأحمر، وتتصف بالدفء شتاء (لا تنخفض درجة حرارة الجو فيها عن 21 درجة)، وتتميز العقبة بشاطئها الجميل الذي يكثر فيه أشجار النخيل. كما يوجد فيها مركز للغطس وحوض للأحياء البحرية، يمكن للسائح أن يمارس فيها الهواية التي يرغب بها مثل التزلج أو صيد السمك أو ركوب الموج وأسرعة الريح أو يمارس أية رياضة بحرية أخرى. وتعتبر مدينة العقبة بالإضافة لكونها مدينة سياحية ميناء للأردن ويصدر من خلالها الفوسفات والبوتاس ويستورد بواسطتها المستوردات الاستهلاكية والرأسمالية المختلفة (نشرة وزارة السياحة السنوية، 2003).

8. البحر الميت: يبعد عن مدينة عمان باتجاه الغرب مسافة 55 كم، ويعتبر أخفض بقعة في العالم (وينخفض (400) متر تحت سطح البحر)، ولا يعيش أي كائن حي في مياهه بسبب كثافة الأملاح فيه، كما أن الأملاح الموجودة في مياهه وفي طينه تعطيه خاصية علاجية تصلح لاستشفاء الناس من بعض الأمراض وخاصة الجلدية (عبد العزيز، 1998).

9. القصور الصحراوية: تنتشر في ربوع البادية الأردنية الواقعة إلى الشرق من عمان مجموعة من القلاع والأبراج والحصون والقصور الصحراوية. وقد ذكر البعض أن سبب إنشائها في الصحراء

كان هو رغبة خلفاء وأمراء بني أمية في الهروب من جو العاصمة (دمشق) الصاخب إلى هُدوء الصحراء حيث يستطيعون ممارسة حياتهم البدوية التي اعتادوا عليها في الجزيرة العربية، ونكسر البعض الآخر أن هذه القصور لم تكن مراكز للراحة والصيد فقط بل كانت تشكل جزءا من مستوطنات تمتهن نشاطات مختلفة كالزراعة والتجارة. ومن هذه القصور والقلاع: قلعة الأزرق، قصر عمره، قصر الخزانة، قصر المشتى، قصر الحلابات (سماوي، 1981).

10. أم الجمال: تقع على بعد (18) كم إلى الشمال الشرقي من مدينة المفرق، وكانت أم الجمال من المحطات التجارية النبطية المهمة على طريق القوافل، وتضم عددا من الآثار التي تمثل بقايا القصور والسدود والقنوات والبرك. وبقيت المدينة محتفظة بأهميتها طوال الخلافة الأموية إلى أن دمرها زلزال القرن الثامن الميلادي.

11. قلعة عجلون: تسمى أيضا بقلعة الربيض. وتقع على جبل بالقرب من مدينة عجلون، وتطل القلعة على غور الأردن ومرتفعات فلسطين. وقد شيدها أحد قادة صلاح الدين الأيوبي (عز الدين أسامة) عام 1184 ميلادية لتكون حصنا منيعا في وجه الصليبيين. وتتكون القلعة من طبقات وأبراج عديدة، ويحيط بالقلعة خندق كان يملا بالماء زيادة في منعة القلعة (عبدالعزیز، 2001).

12. قلعة الكرك: تقع في مدينة الكرك وتعلو عن سطح البحر (949) متر، وتطل على أودية سحيقة من جميع الجهات و تتمتع بموقع دفاعي قوي. وقد بنى هذه القلعة الصليبيون لأغراض عسكرية، وتضم القلعة أروقة وأبراج وخزانات مياه.

13. قلعة الشوبك: تقع في الشوبك وتشرف على مناطق واسعة وهي ضمن سلسلة القلاع الحربية التي بناها الصليبيون على امتداد طريق الحج، وتضم القلعة أروقة وأبراج واستحكامات تدل على طراز الفنون الحربية في القرون الوسطى.

14. عراق الأمير: وهو موقع لإمارة صغيرة تدعى صور، ومن أهم الآثار الموجودة فيه قصر العبد الذي يتسم برسوم بارزة للأسود كتب عليها (طوبيا). (سماوي، 1981) و(عبد العزيز، 1997).

لمزيد من المعلومات عن تدفقات الزائرين انظر جدول رقم (1-3) وجدول رقم (2-3).

جدول (3-1) عدد زوار المواقع السياحية خلال الأعوام (2001-2004).

	2004		2003		2002		2001		الموقع			
	المجموع	أرمني	المجموع	غير أرمني	المجموع	غير أرمني	المجموع	أرمني				
88650	78100	10550	36150	29500	6650	17000	15100	1900	متحف الأثر الأرميني			
80200	95352	29000	37350	17750	19600	47300	14550	32750	متحف الحياة الشعبي			
97629	132653	2277	45052	43660	1392	45066	43753	1313	متحف ملجبا والخریطة			
166195	68663	33542	105734	59122	46612	104240	43340	30900	الأملاك الأثرية في حرش			
76613	210146	7950	61354	47078	14276	44703	73340	10327	متحف قلعة الكرك			
310271	6966	100125	160658	99249	61409	158837	34376	56599	الأملاك الأثرية في التراء			
13687	43120	6721	7816	3594	4333	8777	102238	4790	الأملاك الأثرية في العقبة			
211913	42638	168793	53440	16224	37216	110086	3987	89420	الأملاك الأثرية في أم قيس			
111200	63513	68562	93852	21413	72439	106622	20666	78765	الأملاك الأثرية في صلون			
66438	792351	2925	26080	24644	1436	30426	27857	3370	الأملاك الأثرية في دم			
1222796		430445	627486	362234	265252	673057	27056	310136	750433	535127	215306	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاء العامة، تقارير سنوية للسنوات (2001-2004).

جدول (2-3) عدد زوار المواقع الأثرية في الأردن للسنوات (2002-2004).

الموقع/السنة	2002	2003	2004
البتراء	158.837	160.658	310.271
جرش	104.24	105.734	166.195
مادبا	37.504	39.952	78.354
عجلون	106.622	93.852	111,200
بيلا	18.311	6.214	27.968
الكرك	44.703	32.727	76.613
ام قيس	110.086	53.44	211.913
وادي رم	30.426	26.08	66.438
متحف عمان	17,000	36.15	88.65
متحف الحياة الشعبية	47,300	37.35	80.65
المغطس	55.261	42.029	51.611

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرات سنوية، للسنوات (2002-2004).

### 3-1-3 المقومات الحضارية والأمنية:

1. المقومات الحضارية: يتوفر في الأردن العديد من المنشآت الثقافية والعلمية والاقتصادية التي تشجع السياحة الداخلية والخارجية، و أصبحت هذه المنشآت معلما حضاريا بارزا يؤمه السياح وطلبة المدارس والكلليات والجامعات. ومن أهم هذه المنشآت الفنادق الضخمة، والمسرح الثقافي الملكي، وصرح الشهيد، ومدينة الحسين للشباب، ومدينة الحسين الطبية، والصرح الطبية المميزة، والجامعات الأردنية، والمنتزهات القومية والمحميات، والمزارع النموذجية في الأغوار، وسد الملك طلال، والمصانع المختلفة التي تستقطب السياح للتعرف على منجزات الأردن الحديثة. كما يتوفر

الكثير من المتاحف في الأردن مثل متحف الآثار في جبل القلعة ومتحف الحياة الشعبية في المدرج الروماني في عمان، وغيرها العديد. كما أن إقامة المعارض والمهرجانات مثل مهرجان جرش، ومهرجان الفحيص، ومهرجان شبيب ساهمت في إبراز الوجه والمستوى الحضاري والثقافي للأردن، كما ساعد على إبراز التراث الأردني الفرق الشعبية الغنائية الأردنية.

كما ينعقد في الأردن سنويا المؤتمرات الدولية، والإقليمية، والمحلية والتي تدفع بالعديد من الناس إلى المشاركة بهذه المؤتمرات. كما أن موقف الأردن المتوازن بين الدول العربية جعله قبلة أنظار المؤتمرين. وتشير إحصاءات وزارة الداخلية انه عقد في الأردن عام 1992 أكثر من 1211 مؤتمرا دوليا وإقليميا ومحليا. إضافة إلى العديد من المؤتمرات الإقليمية الأخرى حتى عرف الأردن ببلد الوفاق والاتفاق.

2. عامل الأمن والاستقرار: لعب توفر الأمن والاستقرار دورا إيجابيا في تدفق الأفواج السياحية في الأردن. وقد حرص الأردن على أن يسود الأمن والطمأنينة في جميع أنحاءه لكي يتمكن السائح من التجول في أنحاء الأردن بطمأنينة. كما حرص الأردن على أن تسود العلاقات الجيدة مع الدول المجاورة لأنه سريع التأثر بما يجري من أحداث في الدول المجاورة. ومن هنا يمكن القول إن شعور السائح بالأمان الشخصي واستقرار الوضع السياسي والاقتصادي وخلو الأردن من الأمراض بسبب الوعي الصحي والعناية كلها تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار (الظاهر، 2001). أضف إلى ذلك فإن آثار الأردن تتصف بالخصائص التالية:

- تتوزع آثار الأردن في كافة أرجائه وتحتوي على العديد من الحضارات العريقة مثل الحضارات اليونانية، والنبطية، والرومانية، والبيزنطية، والعربية الإسلامية.

- آثار هذه الحضارات ما تزال ماثلة إلى الآن بشكل جيد.
- حشد الحضارات المختلفة في الموقع الواحد. ففي جرش يمكن مشاهدة آثار الحضارات اليونانية، والرومانية، والبيزنطية.
- هناك مواقع أثرية فريدة من نوعها، ولا مثيل لها في العالم تستهوي السياح، نظرا لغرابتها مثل البتراء ووادي رم.

### 3-2 الحركة السياحية في الأردن:

اتسع مفهوم السياحة ليشمل جوانب اقتصادية، وتنموية، تجلب الفائدة والرخاء والاستقرار، والنمو لاقتصاديات العالم، واصبح واضحا أن السياحة أصبحت قاطرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وظهر الأردن على الخارطة السياحية العالمية منذ العشرينات من القرن الماضي، من خلال السياحة الفردية إلى المناطق الأثرية، والدينية إلى القدس، وبيت لحم، أو على شكل مجموعات سياحية صغيرة لزيارة البتراء. إلا أن الأحداث السياسية التي عصفت بالمنطقة، أثرت سلبا على هذه الصناعة، وأدت إلى تنذب أعداد السياح إلى المنطقة بشكل عام (صادق، 2000).

وقد أولت الحكومة الأردنية في إطار عملية تنويع الاقتصاد التي تقوم بتنفيذها، ومن أجل استغلال التراث الأثري الذي يزخر به الأردن، أولوية عالية لقطاع السياحة في عملية التنمية الاقتصادية. وتعزز هذا الاتجاه بالتغير الذي طرأ على المناخ السياسي في المنطقة بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1994. وقد هيأت الحكومة عدة مشاريع سياحية هامة في المناطق السياحية الرئيسية في البلد، لا سيما في العقبة والبحر الميت، بالإضافة إلى مشروع كبير يتعلق بترميم المدن التاريخية في الأردن،

كجرش والبتراء ومأدبا. ومن أجل تنفيذ هذه المشاريع خلال فترة تتسم بالقيود المالية، اتجه الأردن إلى القطاع الخاص لكي يقوم بالدور الرئيسي في تنمية قطاع السياحة، ويتوقع أن يقوم القطاع الخاص الأردني والعربي والأجنبي، بتمويل معظم المشاريع المخطط لها، وتقدر تكلفتها بنحو مليار دولار. والسياحة الدولية في الأردن كغيرها من دول المنطقة سرية التأثر بالتطورات الحاصلة في عملية السلام (التونسي، 2001).

وقد كان قطاع السياحة والآثار من أكثر القطاعات إسهاما في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك لما يتمتع به قطاع السياحة في الأردن من ميزات طبيعية وتاريخية وجغرافية جعلته بلدا سياحيا يلبي معظم أغراض السياحة. ولمواجهة الطلب السياحي المتجدد، فقد اهتمت الحكومة بتوفير مناخ استثماري ملائم من خلال إصدار القوانين والأنظمة والتشريعات التي تحمي المنشآت السياحية، وتشجع على الاستثمار، إضافة إلى عدة قوانين تهتم بإعفاءات المشاريع السياحية من الرسوم والضرائب وتسهيلات عديدة أخرى. وإلى جانب ذلك وتنفيذا لسياسة الحكومة في دعم وتشجيع العمل السياحي ونمو الحركة السياحية العالمية والمحلية في الأردن فقد قامت الجهات المسؤولة بعقد العديد من الاتفاقات السياحية مع الدول العربية والأجنبية لزيادة حجم التبادل السياحي.

ولم تغفل دور الإعلام في التأثير على الطلب السياحي، فقد قامت الحكومة الأردنية بإطلاق حملات إعلامية وخارجية، وبحدود الإمكانيات المتوفرة للقطاع، وذلك بإصدار النشرات والكتيبات، والملصقات، وعرض الأفلام لنشر الوعي السياحي داخليا وخارجيا، ومن خلال سفارات الأردن، وشركة الخطوط الجوية الملكية، التي تعتبر الناقل الجوي الرسمي إلى الأردن.



وعلى الرغم من تأثرها السريع بالأحداث التي أصابت المنطقة منذ بداية التسعينات وحتى الآن إلا أن الحركة السياحية وما رافقها من تطورات في البنية التحتية، قد سجلت ارتفاعا متزايدا وهذا ما تشير إليه الأرقام الموضحة في الجدول رقم (3-3).

فقد بلغ عدد السياح القادمين في عام 1976 (1995.9) ألف قادم، إلا أن العدد انخفض عام 1977 وبلغ (1594.7) ألف قادم. حيث شهد ذلك العام حالة ترقب وتوتر اثر زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى الأراضي المحتلة وإجراءه محادثات مع اليهود. ثم نما نموا إيجابيا وبلغ عام 1987 (2924.3) ألف قادم، وفي عام 1988 ارتفع ارتفاعا مفاجئا فبلغ (3.5) مليون قادم. ويعود هذا إلى انخفاض قيمة الدينار الأردني في ذلك العام، مما أدى إلى زيادة الطلب الخارجي على السياحة في الأردن. وعلى اثر انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ارتفع إلى (3.9) مليون قادم في عام 1990. إلا أن هذه الحال لم تستمر طويلا ، حيث نشأت أزمة الخليج والتي أثرت بأعداد القادمين حيث انخفض بمقدار (790.000) ألف قادم تقريبا. وبعد انتهاء الأزمة ارتفع عدد القادمين فوصل عامي 1992 و 1993 إلى (4.4) و (4.2) مليون قادم على التوالي. وذلك على اثر دخول الأردن بمفاوضات السلام مع الجانب الإسرائيلي. واستمرت أعداد القادمين بالارتفاع المستمر حتى وصل عام 2005 إلى (5.8) مليون قادم. ومن هنا يمكن القول أن حالة عدم الاستقرار في المنطقة أثرت بشكل مباشر على السياحة الأردنية (جدول رقم 3-3).

جدول (3-3) القادمون والمغادرون حسب الجنسية للسنوات (1976-2005). (بالآلاف شخص)

السنة	المجموع		أردنيون		عرب		أجانب	
	قادمون	مغادرون	قادمون	مغادرون	قادمون	مغادرون	قادمون	مغادرون
1976	1695.9	1640.1	633.2	715.3	746	617.2	316.7	307.6
1977	1594.7	1564.6	653.9	754.7	739.5	616.1	201.3	193.8
1978	1610.6	1402.9	615.6	584.6	734.7	615.4	260.3	202.9
1979	2053.4	2009.7	714.7	719.9	1075	1044.9	236.7	244.9
1980	2252.8	2045.8	633.2	642.9	1213.2	1036.8	406.4	366.1
1981	2219.8	2182.5	731.8	669.5	1124.6	1139.1	363.4	373.9
1982	2553	2505.4	625.4	694.3	1646.3	1510.2	281.3	300.9
1983	2436.4	2364.8	682.5	706.6	1463.1	1401.9	290.8	256.3
1984	2259.3	2230.4	694.3	697.7	1284	1273.7	281	259
1985	2758.6	2688.6	909.7	893.6	1561.2	1518.7	287.7	276.3
1986	2734.8	2803.5	837.8	963.3	1603.7	1546	293.3	294.2
1987	2924.3	3123.3	1027.4	1212.4	1603.6	154.3	293.3	326.6
1988	3524.7	3686.3	1135.7	1269.1	2071.4	2060.7	317.6	356.5
1989	3373.4	3308.6	1107	1190.9	1926.5	1783	339.9	334.7
1990	3910.5	3682.9	1276.5	1143.2	2075.1	1959.1	558.9	580.6
1991	3121.6	2875.5	893.9	858.6	1963.3	1778.8	264.4	238.1
1992	4333.3	4083.7	1090.6	1079.1	2862.1	2674.3	380.6	330.3
1993	4188.4	4119.4	1089.6	1128.1	2677.2	2600	421.6	391.3
1994	4367.8	4128.5	1142.6	1072.3	2758.1	2616.2	467.1	440
1995	4381.6	4338.9	1104.6	1127.3	2619.2	2549.5	657.8	662.1
1996	4266.5	4175.5	1102.7	1140.5	2465.7	2327.6	698.1	707.5
1997	4266.2	4112.3	1198	1233.1	2384.3	2209.9	683.9	669.3
1998	4586	4646.8	1283.1	1346.9	2650.2	2594.2	652.7	705.7
1999	4767.5	4579.9	1452.3	1562.5	2568	2292.7	747.2	724.7
2000	4618.1	4077.2	1599.2	1627	2243.4	1778.1	775.5	672.1
2001	5235	4540.3	1723.3	1755.2	2860.6	2240.6	651.1	544.5
2002	5542.7	5360	1626.7	1728.3	3284.9	3082	631.1	549.7
2003	5307.5	5455	1410.1	1532.8	3229.8	3323.2	667.6	599
2004	5025.5	4877.5	1239.3	1319.8	3030.5	2927.9	755.7	630.5
2005	5880.478	5378.112	2498.29	2593.59	5344.073	978.35	1965.19	978.359

المصدر:

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، نشرة خاصة من (1963-2003)، عمان.

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية شهرية، نشرة 2005.

ولمواجهة الطلب المتزايد لاستيعاب هذه الأعداد الكبيرة، إضافة إلى الهدف الأول بالنسبة للقطاع الخاص، وهو تحقيق أعلى ربحية ممكنة، فقد ارتفع حجم الاستثمار السياحي في الفنادق المصنفة وغير المصنفة. فقد بلغ عدد الفنادق عام 1987 حوالي (2239) فندق، تحتوي على (6003) غرفة و(11252) سرير. وقد نمت هذه الأعداد بثبات بعد انتهاء أزمة الخليج فارتفع أعداد الفنادق ل(468) عام 2005، وتحتوي على (20800) غرفة و(35648) سرير (جدول رقم 3-4).

وبالنسبة لمكاتب السياحة والسفر، فقد تزايد أعدادها من السنوات 1987 حيث بلغت (203) مكتب إلى (405) مكتب خلال عام 2005. كما ارتفعت أيضا أعداد مكاتب تأجير السيارات السياحية و أعداد السيارات السياحية، فبلغت عام 1987 (509) مكتب و(670) سيارة، ووصلت عام 2005 إلى (405) مكتب و(4258) سيارة على التوالي، وهذه الزيادة بنسبة كبيرة. وبلغ عدد مكاتب التحف الشرقية في عام 1987 حوالي (78) متجر ووصلت في عام 2005 إلى حوالي (203). كما ازداد عدد الإدلاء السياحيين وبلغ عام 2005 حوالي (613) عنه في عام 1987 حيث بلغ (94) دليل سياحي (جدول رقم 3-4). ويوضح الجدول رقم (3-4)، التطور الذي حدث في الفعاليات السياحية خلال السنوات (1987-2005).

### 3-3 السياحة والاقتصاد الأردني:

ركزت الكثير من الدراسات السياحية والوصفية والتطبيقية تأثير السياحة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة؛ مثل الناتج القومي واثر الإنفاق السياحي على الطلب. كما توضح تلك الدراسات التأثيرات السياحية على حصيللة النقد الأجنبي وميزان المدفوعات والعمالة في المجتمع.

جدول (3-4) تطور الفعاليات الاقتصادية في القطاع السياحي للأعوام (1987-2005).

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
عدد سيارات "عد العرب"	6003	6098	6273	6273	6373	6349	6349	6349	7169	7169	9406	10147	13699	16181	17485	19247	19389	19698	19945	18828
قائلي سياحية "عد العرب"	11252	11356	12141	12285	12525	13079	13213	13719	13695	13695	17756	19074	27050	31765	34433	37385	37289	37859	38658	35648
مكاتب السياحة والسفر	203	201	205	212	228	280	298	326	371	390	383	383	394	394	397	368	426	426	466	405
مكاتب تأجير السيارات	50	51	56	54	54	54	63	75	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	405
عدد سيارات لسيارات	670	680	680	840	840	840	950	1100	1810	2350	3210	3282	4031	4031	4031	4031	4031	3703	4258	241
روايل قوائم وسوية	268	284	360	377	391	386	385	387	387	387	387	388	388	388	388	388	386	353	4258	4258
منازل التوقف للشرقية	78	75	85	107	108	112	127	142	153	159	171	173	173	173	160	230	211	185	493	493
الألاء السياحيين	94	124	144	111	157	192	240	317	414	618	594	628	700	685	680	570	547	556	203	203
المطاعم السياحية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	624	310	674	374	448	613	613

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النشرة السنوية، عدة إصدارات من 1987-2005.

و تلعب السياحة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية ، من خلال دورها المباشر وغير المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية. ولذلك فان الدول تعتبر السياحة مصدرا مهما من مصادر الدخل الوطني. فنتيجة لتطور الحركة السياحية في البلد، وزيادة الطلب على المنتج المحلي، تزايد حجم الاستثمارات الموجهة لهذه الصناعة من الداخل والخارج. وتؤدي إلى تنشيط حركة التبادل التجاري للسلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى إنعاش الحركة الاقتصادية ككل، ذلك أن هذا القطاع يؤثر بشكل كبير في القطاعات الأخرى ويتأثر بها والى حد كبير بسبب التداخل القائم معها.

وسيتناول هذا البحث في هذا الجزء أهم الآثار الاقتصادية لصناعة السياحة، ومن أهمها:

1. الدخل القومي والنواتج المحلي الاجمالي .
2. ميزان المدفوعات .
3. العمالة وتكوين فرص عمل جديدة للأفراد .
4. الإيرادات الحكومية .
5. الأسعار (دعيس، 2003) .

### 3-3-1 اثر السياحة في الدخل القومي والنواتج المحلي الاجمالي:

يساهم الدخل السياحي بنسبة لا باس بها في الدخل القومي الكلي، وتتوزع هذه النسبة على بنود اقتصادية عدة أهمها الخدمات والنقل والتجارة. ويمثل هذا الدخل حصيلة ما ينفقه السياح القادمون إلى الأردن. وتختلف نسبة مساهمة السياحة في الدخل من عام لآخر، حسب حجم الدخل القومي وحجم الدخل السياحي نفسه، واللذين يتأثران بعوامل اقتصادية متعددة ومتنوعة.

ويتم حساب الدخل السياحي ( وهو مجموع الدخول المتحققة للأفراد العاملين) الربيع ، الأجر ، الفوائد ، الأرباح) المتحققة للأفراد العاملين في القطاع السياحي مقابل تقديم خدمات عوامل الإنتاج السياحي (المواد الأولية، راس المال، العمل، التنظيم) للخدمات السياحية خلال سنة. ومن أهم مزايا الدخل السياحي انه يدخل إلى البلاد العملات الأجنبية، تلك العملات التي ينفقها السياح القادمون إلى البلد على مختلف أصناف المنتجات المحلية، وسلع ومواد أخرى مستوردة، بحيث تؤدي دورا بارزا في دعم ميزان المدفوعات الأردني الذي يعاني من عجز مزمن، وتأمين العملة الأجنبية اللازمة في عملية التنمية الاقتصادية.

ويظهر الجدول رقم(3-5)، الدخل السياحي للسنوات من(1976-2005)، كما يبين نسبة مساهمة الدخل السياحي إلى الناتج القومي. و نلاحظ أن معدل نسبة مساهمة الدخل السياحي إلى الدخل القومي خلال الفترة(1976-2005) تبلغ(11.2%)،وهي نسبة تعتبر جيدة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن القطاع السياحي في الأردن ما زال في وضع التطور والنمو.

جدول (3-5) مساهمة السياحة في الدخل القومي للسنوات (1976-2005) (بالمليون دينار)

السنة	الدخل السياحي	الإلتحاق السياحي	صافي الدخل السياحي	الدخل القومي الإجمالي	% الدخل السياحي/الناتج القومي الإجمالي*
1976	68.9	40.1	28.8	449.5	15.3
1977	95	42.2	52.8	589.3	16.1
1978	104.3	63.2	40.7	712.3	14.6
1979	133.3	89.7	43.6	818.5	16.3
1980	154.9	107.9	47	1009.7	15.3
1981	180.8	121.6	59.2	1198.2	15.1
1982	183.5	131.3	52.2	1506.2	12.2
1983	183.1	132.4	50.7	1714.3	10.7
1984	173.2	146.5	26.7	1835.8	9.4
1985	204.2	166.4	37.8	1923.3	10.6
1986	186.2	155.2	31.1	1965.8	9.5
1987	196.4	150.7	45.7	2223.2	8.8
1988	230.8	178.3	52.2	2261	10.2
1989	314.6	242.4	72.2	2234	14.1
1990	339.8	223.1	116.7	2521.4	13.5
1991	216	191.9	24.1	2736.9	7.9
1992	314.3	238.1	76.1	3424.3	9.2
1993	390.2	239.1	151.1	3735.2	10.4
1994	406.4	275.3	131.1	4206.9	9.7
1995	462.5	297.8	164.7	4597.9	10.1
1996	527.2	270.4	256.8	4799.9	11
1997	548.8	282.2	266.6	5090.1	10.8
1998	605	250.4	354.6	5604	10.8
1999	564	251.9	312.1	5758.6	10
2000	512.4	274.3	238.1	6084.6	8.4
2001	496.1	297.8	198.3	6471.7	7.7
2002	557.4	296.4	261	6777.8	8.2
2003	577.6	267.5	310.1	7135.9	8.1
2004	943	371.4	572.1	8072.6	11.7
2005	1021.6	414.8	606.5	9334.2	10.9
المعدل	363.05	206.9	154.14	3559.773	11.2

المصدر:

- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، نشرة خاصة من (1963-2003)، عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة، عدة نشرات سنوية.
- \* تم احتساب النسبة من قبل الباحثة.

السياحة و الناتج المحلي الإجمالي: تساهم صناعة السياحة بما نسبته 12% من الإنتاج العالمي (التونسي، 2001). وتعكس هذه النسبة الدور الكبير الذي تلعبه صناعة السياحة، في الإنتاج العالمي، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والزراعة، والنقل. (ويمكن حساب مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال قسمة الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي)، كما يعكس ارتفاع هذه النسبة مدى اعتماد الناتج القومي على قطاع السياحة. ولكن هناك عوامل تؤثر على نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ومن أهمها مدى توفر عناصر الإنتاج، ودرجة التطور الفني والتكنولوجي وحجم رأس المال. فكلما زاد التطور التكنولوجي كلما كان توظيف عناصر الإنتاج أفضل. كما أن الاستقرار السياسي يلعب دورا في نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (Vellas,Becherel,1995). وعند اللجوء لحساب هذه النسبة، فقد يصطدم الباحث بعقبات تمنع من حسابها بشكل دقيق أو معبر، و أحيانا تصعب عملية قياسها. ويعزى ذلك إلى وجود خدمات غير محسوبة، وقد تكون بسبب النهرب الضريبي أو دور السوق السوداء.

ولكن وعلى الرغم من هذه الصعوبات، إلا أن المحللين الاقتصاديين طوروا مجموعة من الطرق يمكن بواسطتها قياس مساهمة صناعة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ومن أهمها:

1. تقدير حجم إنفاق السائح المباشر: فمن المستحيل أن يسجل كل ما يقوم السائح بالإنفاق عليه في رحلته، ولكن تلك الصعوبة تقل إذا تم اختيار عينة ممثلة من السائحين، وتسجيل كل إنفاقهم، ومن ثم تعميمه على كافة السائحين، والأهم هنا أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الكلي تمثيلا صادقا.

2. تقدير حجم الإيرادات: وهذه البيانات يمكن الحصول عليها من القطاع الحكومي.



وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد الاقتصاد على صناعة السياحة، و المتمثل بارتفاع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، يعد من المشاكل الخطيرة. ذلك أن الاقتصاد يتأثر بسرعة لأي تقلب في الطلب السياحي، والتي لا تمتلك دول العرض السياحي القدرة على التأثير المباشر على الطلب السياحي. كما أن السياحة صناعة حساسة تتأثر بتغير الأسعار، وتذبذب أسعار العملات و أسعار الطاقة، وتغير الذوق العام، والأحداث السياسية العالمية، والتغيرات الاقتصادية الدولية. حيث يتجنب السياح التوجه إلى الأقاليم المضطربة، مما يؤدي إلى تراجع الطلب، و انخفاض مستويات التشغيل في المرافق السياحية، وانخفاض الدخول، إضافة إلى تأثير القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة مباشرة بقطاع السياحة أو بشكل غير مباشر (الزوكة، 1992).

ويوصف الاقتصاد الأردني بشح الموارد الطبيعية، وبصغر حجم السوق فيه مقارنة مع الدول الأخرى، لذلك فإن حجم الناتج المحلي وصل في عام 2005 إلى (9.1) مليار دينار أردني. وقد لا يكون نسبة مساهمة السياحة بالناتج القومي دقيقاً، إلا أنه بالمقارنة ما بين الدخل السياحي والناتج المحلي الإجمالي، فإن متوسط النسبة لفترة الدراسة، بلغت (10.4%) وهي نسبة معقولة وقريبة من مساهمة السياحة العالمية في الدخل العالمي إذ تبلغ حوالي (12%). وكما يوضح جدول رقم (3-6)، أن أعلى مساهمة للدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الكلي في الأردن فسي عام 1977 حيث بلغت (13.76%)، وخلال فترة التسعينات بلغت أعلى نسبة مساهمة للسياحة 1989، بمقدار (12.97%)، متأثرة بانخفاض سعر الدينار الأردني، أمام الدولار الأمريكي، واستمر أثرها حتى عام 1990، حيث بلغت نسبة مساهمة السياحة (12.5%)، الأمر الذي أدى إلى زيادة الدخل السياحي. وكانت أقل نسبة عام 1991، حيث بلغت (8.6%)، بحيث انخفض الدخل السياحي من (339.8) مليون دينار إلى (216) مليوناً.

ويعزى هذا الانخفاض بسبب أزمة الخليج والأحداث السياسية في المنطقة، وبسبب الأزمة المالية التي حدثت في الأردن، و بسبب الانتفاضة الفلسطينية(جدول رقم 3-6).

إلا أن هذه النسبة قد عادت للارتفاع خلال السنوات اللاحقة إذ وصلت إلى(9.3%) في عام 1994. واستمرت هذه النسبة بالتذبذب خلال السنوات اللاحقة بلغت في الأعوام 2004 و 2005، (11.6%) و (11.2%) على التوالي. وهي نسبة مساهمة للدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر جيدة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (3-6) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للسنوات (1976-2005) (بالمليون دينار)

السنة	الدخل السياحي	الناتج المحلي الإجمالي	*%الدخل السياحي/الناتج المحلي الإجمالي
1976	68.9	567.3	12.15
1977	95	690.4	13.76
1978	104.3	795.4	13.11
1979	133.3	982.5	13.6
1980	154.9	1164.8	13.3
1981	180.8	1448.7	12.5
1982	183.5	1649.9	11.2
1983	183.1	1786.6	10.3
1984	173.2	1909.7	9.1
1985	204.2	1970.6	10.4
1986	186.2	2240.5	8.3
1987	196.4	2286.7	8.6
1988	230.8	2349.6	9.8
1989	314.6	2425.4	12.97
1990	339.8	2760.9	12.31
1991	216	2958	7.3
1992	314.3	3610.5	8.7
1993	390.2	3884.3	10.1
1994	406.4	4358.3	9.3
1995	462.5	4714.7	9.8
1996	527.2	4912.2	10.7
1997	548.8	5137.5	10.7
1998	605	5609.8	10.8
1999	564	5767.3	9.7
2000	512.4	5989.1	8.6
2001	496.1	6339	7.83
2002	557.4	6698.8	8.3
2003	577.6	7203.6	8.1
2004	943	8164	11.6
2005	1021.6	9118.1	11.2
المعدل	363.05		10.44

المصدر:

البنك المركزي الأردني، نشرة خاصة من (1964-2003)، ونشرات سنوية ل2004 و 2005. دائرة الإحصاءات العامة، عدة نشرات سنوية للفترة (1976-2005).  
\* تم احتساب النسبة من قبل الباحثة.

### 3-3-3 السياحة وميزان المدفوعات:

تعرضت معظم الدول خلال السنوات القليلة الماضية، إلى مشكلات اختلال في موازين مدفوعاتها الدولية، وبصفة خاصة عجز هذه الموازين. ولهذا تحاول هذه الدول دعم صناعاتها التصديرية من اجل زيادة حصيلاتها من النقد الأجنبي بمنحها حوافز متعددة. ويمكن أن تلعب السياحة الدولية هنا دورا هاما من اجل اكتساب النقد الأجنبي، حيث أن كل دولة ترتبط مع غيرها من الدول بعلاقات اقتصادية مختلفة ( تجارية، مالية، ونقدية،... الخ) (الروبي، 1984).

يعتبر ميزان المدفوعات سجل يدون كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة هي سنة، ويعتبر بيانا يوضح حقوق الدولة والتزاماتها إزاء العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة سنة (Becherel, 1995).

ويتكون هذا الحساب من جانبين: جانب دائن، ويمثل مطالبات الدولة من العالم الخارجي، وجانب مدين، وهو التزامات على الدولة تدفعها للعالم الخارجي (طعامنة، 2001).

ومن حيث طبيعة المعاملات فان ميزان المدفوعات يقسم إلى:

- ميزان العمليات الجارية: ويتكون من حساب التجارة المنظورة من السلع (صادرات وواردات) وحساب التجارة غير المنظورة من الخدمات، وحساب التحويلات من جانب واحد مثل ما يتلقاه المقيمون من غير المقيمين، كتحويلات المغتربين.

وتدخل الخدمات المترتبة عن النشاط السياحي والسفر الخارجي، كالخدمات المقدمة للسياح الأجانب والهيئات الدبلوماسية والجاليات الأجنبية بشكل عام، في حساب التجارة غير المنظورة (حركة الخدمات) في ميزان العمليات الجارية باعتبارها عنصرا من عناصره. ويعد إنفاق غير

المقيمين (السائحون الأجانب) في الداخل متحصلات تقيد في الجانب الدائن، ويمثل هذا الإنفاق صادرات (غير منظورة) للخدمات السياحية. ويعد إنفاق المقيمين (السائحون الوطنيون) في الخارج مدفوعات تقيد في الجانب المدين. ويمثل هذا الإنفاق واردات (غير منظورة) للخدمات السياحية ويعد حساب فرعي يسمى الميزان السياحي.

- ميزان رأس المال؛ ويتألف من حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل (الروبي، 1984).

ويظهر الجدول (3-7) نسبة المقبوضات والمدفوعات السياحية إلى إجمالي المقبوضات والمدفوعات الإجمالية من (1976-2005)، حيث يبين الجدول أن المدفوعات السياحية بلغت في عام 1976 (40.1) مليون دينار، وواصلت الارتفاع حتى عام 1989 حيث وصلت إلى (242.4) مليون دينار بنسبة (31.1%) إلى إجمالي المدفوعات، إلا أن تخفيض قيمة الدينار الأردني عام 1988 يعد العامل الرئيسي في هذا الارتفاع الكبير، وسجلت المدفوعات السياحية انخفاضا في عام 1991 مرده الأحوال السياسية في المنطقة، وتحول الدولة إلى الإنفاق على الخدمات العامة الأخرى؛ نظرا لزيادة الطلب عليها، بدلا من الأنفاق على السياحة وتطويره (جدول رقم 3-6).

وبعد العام 1991، عادت المدفوعات السياحية إلى الارتفاع واستمرت بالارتفاع في عقد التسعينات وبداية عقد العشرينات، حيث بلغت المدفوعات السياحية عامي 2004 و2005، (341.4) مليون دينار و(414.8) مليون دينار على التوالي. وقد بلغت نسبة المدفوعات السياحية إلى إجمالي المدفوعات في

العامين الأخيرين 2004 و 2005 و(18.6%) و(17.4%) على الترتيب، وهذا يدل على الاهتمام الكبير لتطوير هذا القطاع. فيما حققت هذه السنوات أيضا دخل سياحي مرتفع حيث بلغ عام 2004 (943) مليون دينار وفي عام 2005 (1021.6) مليون دينار، بنسبة مساهمة المقبوضات السياحية إلى إجمالي المقبوضات مقدارها (21.5%) و(23.7%) للعامين 2004 و 2005 على التوالي، وهي نسب جيدة وتدل على تحسن مستمر في أداء القطاع السياحي وبما يحققه من إيرادات.

يترتب على النشاط السياحي الخارجي أثارا على ميزان المدفوعات ربما تكون سلبية أو إيجابية في ميزان المدفوعات، والأنشطة التي يترتب عليها خروج رؤوس الأموال تترك أثرا سلبيا فسي ميزان المدفوعات(جدول رقم 3-7).

جدول (3-7) نسبة المقبوضات والمدفوعات السياحية إلى إجمالي المقبوضات والمدفوعات من (1976-2005) (بالمليون دينار)

السنة	إجمالي المقبوضات	المقبوضات السياحية	% نسبة المقبوضات السياحية إلى إجمالي المقبوضات	إجمالي المدفوعات	المدفوعات السياحية	نسبة المدفوعات السياحية إلى إجمالي المدفوعات	ميزان السياحة	عجز الميزان التجاري بالمليون	نسبة ميزان السياحة إلى العجز
1976	263.7	68.9	26.1	103	40.1	38.9	28.8	270	10.7
1977	314	96	30.3	111.3	42.2	37.92	62.8	371.1	14.2
1978	349.7	10403	29.8	174	63.2	36.3	40.7	368	11.1
1979	425.7	133.3	31.31	274.9	89.7	51.6	43.6	467.4	9.3
1980	572.7	154.9	27	316.5	107.9	34.1	47	543.3	8.7
1981	795.2	180.8	22.7	436	121.6	27.9	69.2	803.8	7.4
1982	657.5	183.5	21.4	472.4	131.3	27.8	62.2	876.6	6
1983	893.4	183.1	20.5	438.2	132.4	30.2	60.7	891.4	5.7
1984	967.2	173.2	17.9	571.8	146.5	25.6	26.7	778.5	3.34
1985	910.7	204.2	22.4	564	166.4	29.5	37.8	761.6	5
1986	824.6	186.2	22.6	486.9	155.2	31.8	31.1	591.8	5.3
1987	775.3	196.4	25.3	496.1	150.7	30.3	45.7	596.9	7.7
1988	882.3	230.8	26.2	571.8	178.3	31.2	62.2	638.5	8.2
1989	1094.4	314.6	28.7	776.1	242.4	31.3	72.2	585.3	12.3
1990	1337.2	339.8	25.4	1010	223.1	22.1	116.7	1008.6	11.6
1991	1305	216	16.5	936	191.9	20.5	24.1	994.1	2.4
1992	1634	314.3	19	1020	238.1	23.3	76.2	1461.7	5.2
1993	1880	390.2	20.8	1001	239.1	23.9	151.1	1585.2	9.5
1994	1905	406.4	21.3	1049	275.3	26.2	131.1	1362.4	9.8
1995	2150	462.5	21.5	1198	297.8	24.9	164.7	1347.1	12.3
1996	2483	627.2	21.23	1161	270.4	23.3	266.8	1753.4	14.6
1997	2581	548.8	21.3	1236	282.2	22.8	266.6	1605.1	16.6
1998	2590	605	23.3	1310	250.4	19.1	364.6	1434.5	24.7
1999	2600	584	21.7	1383	251.9	18.2	312.1	1323.7	23.6
2000	2813	512.4	18.2	1367	279.3	20.1	238.1	1898.6	12.5
2001	2794	496.1	17.8	1293	297.8	23	19803	1899.8	11
2002	2778	557.4	20.1	1269	296.4	23.4	261	1621.6	16.1
2003	2812.4	577.8	20.5	1187.8	267.5	23.1	310.1	1860.3	16.7
2004	4380	943	21.5	1997.6	371.4	18.6	572.1	2395.1	23.9
2005	4302	1021.6	23.7	1.2383	414.8	17.4	606.5	3541.3	17.1
لمعدل			22.798			27			15.7

المصدر:

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 30.

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية لعامي 2004 و 2005.

\* تم احتساب النسب من قبل الباحثة.

ومن الجدير بالذكر أن النشاط السياحي لا يقتصر على حركة انتقال السائحين بين أقطار العالم، وما يرافقها من نفقات بواسطة السياح على شراء السلع والخدمات السياحية، بل يتعدى ذلك إلى نشاط المنتجين أصحاب المشاريع السياحية وما يتطلبه نشاطهم من انتقال السلع الإنتاجية والاستهلاكية والقوى العاملة، ورؤوس الأموال عبر حدود البلدان، ويمكن أن تقسم الآثار المباشرة للنشاط السياحي في ميزان المدفوعات بشكل عام إلى قسمين هما:

1. الآثار الإيجابية: وتنشأ عن : دخول السياح الأجانب إلى حدود الدولة، وشرايتهم للسلع والخدمات السياحية والوطنية، ويعني هذا تصديرا غير منظور للسلع والخدمات السياحية، ويترتب على ذلك دخول رؤوس الأموال وتدون في جانب الدائن وبالتالي يزيد رصيد الدولة من العملات الأجنبية.

• استعانة المنتج السياحي الأجنبي بالسلع والخدمات الوطنية ، هذا يعني تصديرا لها وقد تكون السلع منظورة مثل: الأغذية، المعدات. أو غير المنظورة مثل الخدمات التي تقدمها القوى العاملة الوطنية التي تعمل في المنشآت السياحية الأجنبية. وبكل الأحوال هناك تصدير سواء كان منظورا أو غير منظور يترتب عليه دخول رؤوس الأموال وتدون في جانب الدائن، ويزيد رصيد الدولة من العملات الأجنبية(الحوري و الدباغ،2000).

2. الآثار السلبية: وتنشأ عن:

• خروج السياح المواطنين إلى خارج الدولة، واقتنائهم للسلع والخدمات السياحية الأجنبية، وهذا يعني استيرادا غير منظور للسلع والخدمات السياحية. ويترتب على ذلك



خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وتكون في الجانب المدين وبذلك يخفض رصيد الدولة من العملات الأجنبية (الحوري و الدباغ، 2000).

• استعانة المنتج السياحي الوطني بالسلع والخدمات الأجنبية ويعتبر استيرادها. وقد تكون السلع منظورة أو غير منظورة وبكل الأحوال هناك استيراد يترتب عليه خروج رؤوس الأموال، وتكون في جانب المدين ويخفض رصيد الدولة من العملات الأجنبية (الحوري، الدباغ، 2000).

#### الميزان السياحي:

إن الحقوق والديون الناشئة عن النشاط السياحي العالمي والمدونة ضمنا في سجل ميزان المدفوعات، يمكن فصلها على حدة بميزان منفرد يسمى بالميزان السياحي. والهدف من ذلك هو تقييم النشاط السياحي خلال العام، وبيان أثره النهائي على ميزان المدفوعات. فميزان السياحة أو صافي الدخل من السياحة هو الفرق بين الدخل السياحي المتحصل عليه داخل الدولة وبين ما ينفقه الأردنيون خارج الدولة، حيث يسجل الدخل السياحي في ميزان المدفوعات تحت بند دائن، والإنفاق تحت بند مدين، وبشكل عام فكلما كان صافي الدخل موجبا كان لصالح الدولة والاقتصاد الوطني، والعكس صحيح.

وفي الأردن أظهرت الأرقام حسب ما ورد في جدول رقم (3-8)، بأن ميزان السياحة موجب خلال الفترة (1978-2005) بمعدل (154.14) مليون دينار سنويا. أي بنسبة زيادة (36.26%) من الدخل السياحي، وإذا بلغ معدل الإنفاق السنوي (206.9) مليون دينار، والدخل السياحي (361.2) مليون دينار خلال نفس الفترة. ويعود ذلك إلى أن إنفاق الأردنيين في الخارج اقل من إنفاق العرب والأجانب القادمين

إلى الأردن بالنسبة المذكورة، إذ وصل معدل الإنفاق السنوي إلى (209.91) مليون دينار (جدول رقم 3-7).

ونظرا لطول فترة سنوات الدراسة، فقد شهدت الفترة العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية أثرت سلبا على الاقتصاد الأردني وعلى السياحة بشكل خاص، حيث كانت أدنى نسبة زيادة في صافي الدخل في عام 1990 إذ بلغت (11.2%) بسبب حرب الخليج، وهي أدنى من أولى سنوات فترة الدراسة حيث لم يكن القطاع السياحي في الأردن قد تطور كما هو عليه في فترة التسعينات. ثم عاودت نسبة الزيادة في صافي الدخل لتصل إلى أعلى نسبة زيادة لها حديثا في عام 2004 حيث بلغت (60.7%) ، وهذا يشير إلى زيادة الحركة السياحية في الأردن؛ نظرا للجهود المبذولة في تحسين أداء هذا القطاع.

ونتيجة للتحسن المستمر في المقبوضات السياحية والنمو البسيط الذي يطرأ على المدفوعات السياحية، فقد ظل الميزان السياحي يحقق فائضا، وتعزز وضعه بشكل واضح في عام 1998 ليصل إلى (355) مليون دينار، وهو أعلى مستوى له حتى عام 2004 حيث وصل إلى (572.1) مليون دينار، و 2005 حيث وصل إلى (606.5) مليون دينار، وقد يكون السبب في ذلك هو تحسن حركة السياحة الداخلية وانخفاض طلب الأردنيين على السياحة الخارجية، إضافة إلى زيادة الطلب من الدول العربية وخصوصا دول الخليج. وتؤثر الحركة السياحية إيجابيا على ميزان المدفوعات، من خلال الإيرادات السياحية، فكما هو مبين في الجدول رقم (3-7)، فإن مساهمة الإيرادات السياحية إلى إجمالي المقبوضات في عقد التسعينات تعادل (22.8%) وهي نسبة مرتفعة نسبيا. وفي الجانب المقابل فإن المدفوعات السياحية، والتي تمثل إنفاق الأردنيين في الخارج قد شكلت (27%) من إجمالي المدفوعات في نفس الفترة (جدول رقم 3-7).

جدول (3-8) ميزان السياحة الأردني خلال الفترة (1976-2005) (بالمليون دينار)

السنة	الدخل السياحي	الإتفاق السياحي	صافي الدخل السياحي	*% الزيادة
1976	68.9	40.1	28.8	41.8
1977	95	42.2	52.8	55.6
1978	104.3	63.2	40.7	39.1
1979	133.3	89.7	43.6	32.7
1980	154.9	107.9	47	30.3
1981	180.8	121.6	59.2	32.7
1982	183.5	131.3	52.2	28.4
1983	183.1	132.4	50.7	27.7
1984	173.2	146.5	26.7	15.4
1985	204.2	166.4	37.8	18.5
1986	186.2	155.2	31.1	16.7
1987	196.4	150.7	45.7	23.3
1988	230.8	178.3	52.2	22.7
1989	314.6	242.4	72.2	22.9
1990	339.8	223.1	116.7	34.4
1991	216	191.9	24.1	11.2
1992	314.3	238.1	76.1	24.2
1993	390.2	239.1	151.1	38.7
1994	406.4	275.3	131.1	32.3
1995	462.5	297.8	164.7	39.7
1996	527.2	270.4	256.8	48.7
1997	548.8	282.2	266.6	34.1
1998	605	250.4	354.6	58.6
1999	564	251.9	312.1	55.3
2000	512.4	274.3	238.1	46.5
2001	496.1	297.8	198.3	40
2002	557.4	296.4	261	46.8
2003	577.6	267.5	310.1	53.7
2004	943	371.4	572.1	60.7
2005	1021.6	414.8	606.5	59.4
المعدل	363.05	206.9	154.14	36.26

المصدر:

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، نشرة خاصة من (1964-2003). عمان.

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية شهرية، نيسان، 2006، المجلد 42، العدد 4.

\* نسبة الزيادة = (الوفر/الدخل السنوي) \* 100%.

ويتضح الأثر الصافي للسياحة، على ميزان المدفوعات من خلال نسبة مساهمة ميزان السياحة إلى العجز في الميزان التجاري، وكما يبين في الجدول رقم (3-7) لمتوسط الفترة ما يعادل (15.7%)، وهذه النسب تبرز أهمية صناعة السياحة في دعم ميزان المدفوعات من العملات الصعبة. ويوضح الجدول رقم (3-9)، اثر تزايد النشاط السياحي على حجم التجارة الخارجية، من جهة، أثره على الصادرات الوطنية، ومن جهة أخرى، فقد سجلت الأعوام 1979 نسبة مرتفعة لحجم النشاط السياحي مقارنة بالتجارة الخارجية حيث بلغت (18.9%)، وبلغت عام 1989 (16.9%)، وعام 2000 (15.2%) وعام 2001 بلغت (16.1%) من التجارة الخارجية. وكانت في أدنى درجاتها في العام 1991 حيث بلغت (8.5%). وبمقارنة العوائد السياحية إلى حجم الصادرات الوطنية، نرى أنها تشكل ما نسبته (56.5%) كمتوسط للفترة (1976-2005). وبشكل عام، يمكن القول أن معظم المؤشرات التي تم استعراضها في ميزان المدفوعات، تشير إلى انتعاش صناعة السياحة، والتي دعمت ميزان المدفوعات (جدول رقم 3-9).

### 3-3-4 مساهمة السياحة في العمالة الأردنية:

يعتبر عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج، وهو أساس عملية التنمية الاقتصادية. وتولي الدول وخاصة النامية منها، والتي تعاني من نسب عالية من البطالة، أهمية كبرى لقطاع السياحة، كأداة مثالية لحل مشاكل البطالة فيها، ذلك أنها صناعة خدمية، تعتمد بكثافة على عنصر العمل المتوفر لديها، كما أنها تمتص جانبا كبيرا من الأيدي العاملة للعمل بمرافقها المختلفة، وخصوصا أنها توفر فرص عمل عديدة للعمال غير المهرة في هذه الدول (الكتاني، 1990).

وتنقسم العمالة في قطاع السياحة إلى :

- عمالة مباشرة : وهي فئة ترتبط وظائفها بإنفاق السياح المترددين على المنشآت السياحية ومرافقها، مثل الشركات السياحية والفنادق والقرى السياحية والمحلات العامة والمطاعم والملاهي والمرشدين السياحيين والعاملين في محلات العاديات.
- عمالة غير مباشرة : وهي فئة تتمثل بتوفير الخدمات والسلع المرتبطة بالسياحة، مثل العاملين بقطاع الإنشاءات، وتقدر العمالة غير المباشرة التي تساند النشاط السياحي بواقع ثلاثة أشخاص لكل شخص يعمل بالسياحة (الشوري، 1997).
- العمالة المستحثة : وهم العاملون بالقطاعات الأخرى وتشمل العاملين في مجال الزراعة والتموين (الكتاني، 1990).

جدول (3-9) أثر تزايد النشاط السياحي على حجم التجارة الخارجية وعلى الصادرات الوطنية (بالمليون دينار)

السنة	الدخل السياحي	حجم التجارة الخارجية	*% الدخل السياحي الى التجارة الخارجية	الصادرات الوطنية	*% الدخل السياحي إلى الصادرات الوطنية
1976	68.9	407.4	16.9	68.7	100.1
1977	95	535.2	17.8	82.1	115.7
1978	104.3	549.8	19	90.9	114
1979	133.3	709.2	16.09	120.9	110
1980	154.9	886.3	17.5	171.5	90.3
1981	180.8	1289	14.1	242.6	74.5
1982	183.5	1405.6	13.1	264.5	39.5
1983	183.1	1312.6	13.9	210.6	86.9
1984	173.2	1359.9	12.7	290.7	59.6
1985	204.2	1382.5	16.9	310.9	65.7
1986	186.2	1103.8	16	256	72.7
1987	196.2	1228.3	16.5	315.7	62.1
1988	230.8	1401.5	16.91	381.5	60.5
1989	314.6	1860.5	14.04	637.6	18.2
1990	339.8	2420.8	8.52	706.1	48
1991	216	2535.5	14.8	770.1	28
1992	314.3	2120.3	14.8	829.3	37.8
1993	390.2	3314.6	11.8	864.7	45
1994	406.4	3352.8	12.12	995.2	41
1995	462.5	3829.3	12.1	1241.1	37
1996	524.2	4329.8	12.2	1288.2	41
1997	548.8	4207.9	13	1301.4	42
1998	605	3990.3	15.16	1277.9	47
1999	564	3933.9	14.4	1298.8	43
2000	512.4	3394	15.15	1346.6	38
2001	496.1	5080.4	16.1	1626.7	30.5
2002	557.4	5516.9	10.1	1963.9	28
2003	577.6	623.1	9.8	2184.9	38.9
2004	943	8105.9	11.6	2306.6	40.9
2005	1021.3	9972.4	10.3	2558.7	40
المعدل					56.5

المصدر:

دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، عدة إصدارات للسنوات من (1976-2005).

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، نشرة خاصة من (1964-2003). عمان.

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية شهرية، نيسان، 2006، المجلد 42، العدد 4.

\* تم احتساب النسبة من قبل الباحثة.

وتعتمد صناعة السياحة في الدول النامية على نسبة من القوى العاملة الأجنبية، نظرا لافتقارها إلى بعض هذه الخبرات، وعلى الرغم من أن هذا له دور سلبي التأثير على الإيرادات السياحية في هذه الدول، حيث يتسرب جزء كبير منه؛ بسبب التحويلات من هؤلاء العاملين إلى بلدانهم، إلا أنه إجراء لا بد منه لتطوير صناعة السياحة الوطنية.

وتعتبر السياحة في الأردن، صناعة خدمية تصديرية مهمة. وقد ساهم القطاع السياحي في خلق فرص عمل جديدة، نتيجة لزيادة الطلب السياحي، والإنفاق على السلع والخدمات السياحية، ويتضح أثر إنفاق السائحين على نسب التشغيل في القطاع السياحي الأردني، من خلال الجدول رقم (3-10)، حيث تطور أعداد العاملين بشكل مباشر في القطاع السياحي، في الفترة من 1987 حتى عام 2004، فقد ازداد عدد العاملين في النشاط السياحي من عام 1987 حيث بلغ (6647) ألف عامل، ووصل عام 2004 إلى (15705) ألف عامل (جدول رقم (3-10)).

وبشكل عام، يمكن ملاحظة أن هذه الأرقام، جميعها تنمو باطراد، مما يعني زيادة الطلب على المنتج السياحي الأردني، وانتعاش الحركة السياحية.

جدول (3-10) العاملون في النشاط السياحي خلال السنوات (1987-2004)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النشاط السياحي	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
فنادق سياحية	4697	5282	5782	5814	5880	5999	4663	4828	4824	4824	6381	7299	7971	8813	9232	10893	9928	10104
فنادق غير سياحية	324	312	320	360	379	399	44	462	534	566	516	569	665	553	553	396	395	394
مكاتب السياحة والسفر	946	940	955	995	1059	1264	1365	1478	1658	1758	1915	1970	2758	2779	2786	2511	2621	2826
مكاتب تأجير السيارات	154	157	170	168	168	200	250	400	600	823	671	1150	1140	1140	1140	1140	928	952
مناجم التحف الأثرية	159	153	170	212	212	220	250	300	335	318	345	346	356	356	356	347	296	310
ألاء السياحة	99	124	144	111	157	192	240	317	414	618	594	628	700	655	680	370	547	556
مراقبي الرجال	268	284	360	377	391	386	383	387	386	387	388	388	388	388	388	386	353	353
المجموع	6647	7352	7901	8037	2841	8660	7597	8172	8752	8752	16851	11728	13022	14520	15103	16796	15278	16244

المصدر:

دائرة الإحصاءات العامة، تقارير سنوية متعددة السنوات 1987-2004.



### 3-3-4 السياحة والإيرادات الحكومية:

السياحة مصدر ضريبي جيد، إذ تستطيع الحكومة من خلاله تحقيق في إيراداتها العامة، من خلال تحصيل أنواع مختلفة من الضرائب، والرسوم، التي تفرض على الأنشطة والخدمات السياحية، لإنفاقها على السلع والخدمات العامة، التي يزيد الطلب عليها كنتيجة لزيادة الطلب على المنتج السياحي المحلي (السيسي، 2001).

ويمكن تقسيم الإيرادات الحكومية من السياحة إلى ما يلي:

1. الدخل المباشر: من خلال الضرائب التي تفرض على السياح، وعلى المؤسسات، التي تعتمد في دخلها على السياحة، مثل: رسوم دخول المواقع الأثرية، وضريبة الدخول، والإقامة، والمغادرة، ورخص أماكن الترفيه، والفنادق، والمطاعم والمشروبات الروحية، ومحال التحف الشرقية، وضريبة الفنادق، ورسوم هبوط الطائرات ورخصة السواقة للزائر، وأرباح وأجور خدمات سياحية مملوكة للحكومة، ورسوم واذونات عمل للأجانب، ورسوم بيع طوابع للسياح، ورسوم إقامة على الناقل الجوي والبحري والبري.
2. الدخل غير المباشر: يتمثل في الدخل المتأتي من فرض رسوم، وضرائب على تقديم الخدمات أو السلع التي يستعملها السياح، مثل: ضريبة استهلاك، ومبيعات، وضريبة جمارك، وضريبة تسجيل الشركات، ووسائل النقل من وإلى المطار، والمواصلات الداخلية، والمكالمات الهاتفية، وما يدفع لوكيل السياحة (الساكت، 2001).

### 3-3-5 السياحة ومستوى الأسعار:

إن السياحة كغيرها من القطاعات الإنتاجية تزيد من الإنتاج والاستهلاك ، وذلك يقلل ميل الأسعار إلى الارتفاع، كما أن ارتفاع مستوى المعيشة أيضا بسبب زيادة الدخل السياحي وزيادة الطلب على السلع والخدمات، و زيادة العرض وزيادة الواردات، و أسلوب شراء السائحين في مناطق الاستقبال يؤدي إلى زيادة في الأسعار.

ولهذا فإن التضخم الذي يحدث عن طريق السياحة من خلال ارتفاع القوة الشرائية لدى السياح الأثرياء، وإقبالهم على شراء المنتجات سواء أكانوا في حاجة إليها أم أنهم لا يحتاجون إليها في الكثير من الأحيان، كما أن تجار التجزئة يعرفون أن هامش الربح يزيد بقوة من خلال البيع للسائحين ولذلك يرفعون أسعارهم، مما يمكنهم من دفع إيجارات وضرائب عالية ينعكس أثرها على أسعار المنتجات والخدمات السياحية والسلع والخدمات ذات العلاقة في النهاية.

ومن الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى حدوث التضخم عن طريق السياحة أيضا، قلسة أو نقص المعروض من السلع والخدمات التي يحتاجها السياح نسبيا في أي منطقة سياحية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. كما أن زيادة الطلب على الأراضي في المناطق السياحية اللازمة لإقامة المشروعات السياحية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي، وخصوصا أن هذه المشروعات تحتاج إلى مساحات كبيرة، مما يزيد من الطلب الحاد على الأرض من جهة ودخول المنافسة والمضاربة بين المشتريين مما يؤدي إلى رفع أسعارها. كما أن الارتفاع في الأسعار تشهده وسائل النقل، وإيجارات المساكن والحاجات الضرورية من السلع والخدمات، وقد يدفع هذا الأمر سكان المنطقة لتوفير حاجاتهم الأساسية من مكان آخر يقدمه بسعر

اقل(Vellas,Becherel,1995).

ومن الآثار المترتبة على التضخم الناتج عن السياحة:

## A. الآثار الإيجابية:

1. إن التضخم النقدي بقدر ما له من آثار سلبية، فإن له أيضا آثار إيجابية تنعكس على التنمية السياحية نفسها. فارتفاع أثمان المنتج السياحي يؤدي إلى ارتفاع الأرباح المتحققة لدى المنتجين في النشاط السياحي، مما يحفز العديد من المستثمرين إلى الدخول في صناعة السياحة، وبناء العديد من المنشآت السياحية وخلق تنمية سياحية، تعمل على تطور القطاع السياحي في الدولة من جهة، وتطور القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة من جهة أخرى.
2. إن التضخم في أثمان المنتج السياحي في موسم الذروة السياحي يعتبر عامل مهم يحمي المنتجين في النشاط السياحي من انخفاض الأرباح وربما حتى تحمل الخسائر في موسم الكساد الذي قد يصل إلى حد ثمانية أو تسعة أشهر في بعض الأحيان، وبذلك يعمل التضخم على تعويض المنتجين عن ما فاتهم من مكاسب اقتصادية في المواسم الأخرى. ويكون التضخم بذلك عاملا أساسيا وضروريا في المحافظة على ديمومة النشاط السياحي ونموه .
3. التضخم النقدي يؤدي إلى زيادة الدخل المتحققة لسكان الإقليم السياحي لأولئك الذين يعملون في القطاع السياحي أو أولئك الذين يتعاملون معهم، مما يحقق نوعا من التوازن في توزيع الدخل بين الأقاليم (الزوكه، 1992).

## B. الآثار السلبية:

1. كما يعمل التضخم النقدي، وارتفاع أثمان المنتج السياحي إلى رفع تكاليف الرحلات السياحية والذي بدوره سوف يؤثر على قرارات الأفراد من ذوي الدخل المنخفضة

والمحدودة، أو بتقليص أيام الرحلة السياحية أو حتى ربما العدول عنها كاملة. و يؤدي هذا بالتأكيد إلى الإضرار بالنمط السياحي الجماهيري و يمكن أن تقتصر السياحة على الفئات ذات الدخل العالية، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية ونشوء تفاوت طبقي وفقدان جزء من المزايا الاجتماعية والإنسانية للسياحة.

2. كنتيجة لارتفاع أثمان المنتجات بشكل عام في الأماكن السياحية بسبب الطلب السياحي المتزايد في مواسم الذروة السياحية من جهة، و جمود العرض النسبي من جهة أخرى يؤدي إلى المنافسة على شراء المنتجات بين السياح من جهة وبين سكان الإقليم السياحي من جهة أخرى. وفي الغالب تنتهي هذه المنافسة لصالح السياح لكونهم من ذوي الدخل العالية، علاوة على استعدادهم للأنفاق بشكل أكبر من الحالة العادية. وهكذا تتولد إشكاليات ومتاعب لدى سكان الإقليم السياحي بالحصول على السلع والخدمات بأسعار معتدلة ومتاعب تتمثل بالندرة النسبية لها في الأسواق، مما يمكن أن تؤدي في النهاية إلى بعض الانعكاسات النفسية والاجتماعية في نفوس المواطنين من سكان هذه الأقاليم.

3. ارتفاع أثمان الإقامة يشجع السكان على تخصيص جزء من البيوت والشقق والغرف المفروشة لتأجيرها للسياح، مما يؤدي إلى ارتفاع أثمان الإيجارات وخلق أزمة إسكان ممكن أن يعاني منها سكان المنطقة.

4. ارتفاع أثمان الأرض بسبب الطلب السياحي عليها، يؤدي إلى التنافس مع الأراضي الزراعية و يؤدي إلى نقص في المساحات الخضراء المزروعة وفي المراعي، ويمكن أن ينعكس على حجم الإنتاج الزراعي (الزوكة، 1992).

#### 3-4 مؤشرات التطور في قطاع السياحة الأردني:

تعتبر السياحة من أهم المصادر الرئيسية للعمالات الأجنبية في الأردن، ومن أكثر الأنشطة تداخلا مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد تأثرت الحركة السياحية بالأوضاع الأمنية غير المستقرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط. ولكن القطاع السياحي استعاد نشاطه، وتزايدت حركة القادمين إلى الأردن بصورة ملحوظة عن مستوياتها السابقة في عام 1991، بسبب النمو الترويجي في الأسواق العالمية الرئيسية حول مناطق الجذب السياحي في الأردن، فقد ارتفعت أعداد القادمين من أوروبا وأمريكا بصورة ملحوظة، كما تزايد إقبال السائحين من بلدان العالم الأخرى إلى الأردن هذا ظهر بصورة واضحة مقارنة بالعامين السابقين لعام 1992. وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم (3-11).

وقد تمخضت الزيادة في أعداد السائحين في ارتفاع الدخل السياحي في عام 1990 بصورة ملحوظة عن مستوياته في عام 1991. وتشير تقديرات الدخل السياحي، كما يظهر في ميزان المدفوعات الأردني، أنه وصل إلى حوالي (314.3) مليون دينار عام 1992 مقابل تراجع بلغت نسبته (36.4%) في العام 1991. كما تشير تقديرات القيمة المضافة المتولدة عن هذا القطاع في هذا العام إلى ارتفاعها بمعدل 32.4% مقابل تراجع بلغت نسبته (40.9%) في عام 1990. ولما كان معدل نموها يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة فإن أهميتها النسبية قد ارتفعت من (4.1%) عام 1991 إلى (4.8%) عام 1992. (تقرير البنك المركزي السنوي، 1992).

وفيما يتعلق بقطاع الفنادق، فقد ارتفع عددها إلى 241 فندقا عام 1992، أي بما نسبته (8.1%) عن مستواه في عام 1991. كما ارتفع عدد العاملين في الفنادق بنسبة (2.3%) ليصل في عام 1992 إلى

6398 عاملا. ونتيجة لارتفاع أعداد القادمين وتزايد النشاط السياحي، فقد ارتفعت نسبة اشغال الغرف من (40.1%) عام 1991 إلى (48.5%) عام 1992 (تقرير البنك المركزي السنوي، 1992).

وحول أعداد العاملين في الأنشطة السياحية باستثناء المطاعم، فقد ارتفع إلى (8660) عاملا عام 1992، أي بنسبة (5.1%) عن مستواه في عام 1991. ومن الجدير بالذكر أن القوى العاملة في القطاع السياحي تفوق ذلك بكثير إذا أخذ بعين الاعتبار العاملين في المطاعم والأنشطة السياحية الأخرى وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة غير المباشرة.

وبالنظر إلى التطورات التي شهدها قطاع السياحة في عام 1999، يلاحظ ارتفاع عدد السياح القادمين إلى الأردن بنسبة (8.1%) عن مستواه المسجل في عام 1998 ليصل إجمالي السياح هذا العام إلى (1.4) مليون سائح. وفيما يتعلق بعدد الفنادق العاملة في مختلف أنحاء الأردن في نهاية عام 1999، فقد بلغ عددها (422) فندقا مقارنة مع (380) فندقا في نهاية عام 1998، أي بزيادة مقدارها (42) فندقا. وبذلك تساهم الفنادق الجديدة في رفع الطاقة الاستيعابية بنسبة (18.1%) عن مستواها المسجل في عام 1998 لتصل إلى (16181) غرفة هذا العام. كذلك ارتفع عدد العاملين في الفنادق بنسبة (10.2%) عن مستواه المسجل في العام الماضي ليصل إجمالي عدد العاملين إلى (9378) ألف عامل. أما عدد العاملين في الأنشطة السياحية، فقد بلغ هذا العام (20569) ألف عامل بزيادة نسبتها (17.2%) عن العام الماضي.

جدول (3-11) أهم المؤشرات في القطاع السياحي للسنوات (1988-2005)

عدد العاملين في القطاع السياحي	عدد العاملين بالقطاع	نسبة العمال التوظف %	عدد الغرف	عدد القطاعات	رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنك الإحصاء الصناعي بالمليون دينار	رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة بالمليون دينار	القيمة المضافة / التابع المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الجاري	القيمة المضافة في قطاع السياحة بأسعار الأساس الجارية بالمليون دينار	إجمالي الدخل السياحي /التابع المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الجارية %	التأمين بالمليون	السنة
7356	5698			219			3,7	108,2	12,1	3,524	1988
7901	6102			223			7,3	150,1	15,2	3,373	1989
8037	4781	49,0	7576	224		33,3	7,3	166,8	14,9	3,910	1990
8241	4846	43,0	7592	223		31,8	4,1	98,5	8,9	3,121	1991
8660	4961	40,1	5083	241	-	37,3	4,7	130,4	11,3	4,333	1992
7597	5107	48,5	8384	254	-	32,8	3,8	192,8	11,8	4,188	1993
11152	5495	47,0	8881	262	8,9	38,1	5,5	195,1	11,4	4,367	1994
13065	6291	50,3	10436	294	13,1	46,4	5,9	228	11,9	4,266	1995
15196	6947	52,6	11493	324	19,6	53,6	6,6	265,2	13,1	4,267	1996
16438	7815	46,8	12109	336	29,6	70,0	5,8	256,8	13	4,266	1997
17550	8510	43,6	13704	380	39,4	108,7	3,5	259,4	12,4	4,586	1998
20569	9378	34,9	16181	422	43,4	140,5	3,8	279,7	11,8	4,767	1999
21515	9785	39,5	17485	432	32,5	155,2	3,1	266,4	10,0	4,618	2000
22864	11446	30,5	19247	472	33,5	171,0	4,6	265,4	9,1	5,235	2001
21500	10,300	32,0	19400	462	33,6	173,5	6,3	386,7	12,7	5,500	2002
22100	10500	33,7	19700	452	32,9	172,8	6,1	365,5	12,0	5,300	2003
23500	10700	45,2	20000	463	32,0	154,9	7,0	494,2	13,4	5,250	2004
29400	12900	٤٤	208200	468	34,0	154,2	8,6	535,4	13,1	8,880	2005

المصدر: تقارير البنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة، للسنوات (1988-2005).

نشرات دائرة الإحصاءات العامة السنوية، أعداد مختلفة.

وفي مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة إلى قطاع السياحة والفنادق والمطاعم، فقد ارتفع رصيدها في نهاية عام 1999 إلى (13.9) مليون دينار، أي بزيادة نسبتها (28.6%) بالمقارنة مع زيادة نسبتها (55.3%) في عام 1998. أما بخصوص التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل بنك الإنماء الصناعي إلى هذا القطاع، فقد ارتفعت في نهاية عام 1999 بنسبة (10.2%) بالمقارنة مع رصيدها في نهاية العام الماضي لتصل إلى (33.03) مليون دينار.

وبتفحص التطورات التي شهدتها قطاع السياحة في عام 2001، يلاحظ أن معظم المؤشرات المتوفرة تؤكد حقيقة تراجع نشاط هذا القطاع، ومن أبرز هذه المؤشرات الخسائر التي منيت بها الملكية الأردنية المقدر بنحو (25) مليون دولار، وتراجع الدخل السياحي بنسبة (3.2%) في عام 2001 مقابل تراجع نسبته (9.1%) في عام 2000، وانخفاض عدد القادمين من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (15.0%) و (40.3%) على الترتيب في عام 2001. وبالمقابل ارتفع عدد القادمين من الدول العربية، من جنسيات عربية غير أردنية، بنسبة (27.5%). هذا بالإضافة إلى انخفاض أعداد زوار معظم المواقع السياحية مثل البتراء وجرش، وانخفاض نسبة أشغال الغرف في الفنادق المصنفة لتبلغ (30.5%) في عام 2002. وفيما يتعلق بعدد الفنادق في المملكة، فقد بلغ (472) فندقاً في نهاية عام 2001 مقابل (542) فندقاً في نهاية عام 2000، مما أدى إلى رفع الطاقة الاستيعابية بنسبة (10.1%) عن مستواها المسجل في عام 2000 لتصل إلى (19.247) غرفة. أما عدد العاملين في الفنادق فقد ارتفع بنسبة (17.0%) في عام 2001. كما ارتفع عدد العاملين في القطاع السياحي ليصل بنسبة (6.3%) عن مستواه في عام 2000 ليصل إلى (22.7864) ألف عامل (تقرير البنك المركزي السنوي، 2001).



وفي مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع من قبل البنوك المرخصة، فقد ارتفع رصيدها في نهاية عام 2001 بنسبة (10.2%) عن مستواها في نهاية العام الماضي لتصل إلى (171.0) مليون دينار. أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل بنك الإنماء الصناعي لهذا القطاع، فقد ارتفعت في نهاية العام الماضي لتصل إلى (33.5) مليون دينار.

وفيما يتعلق بقطاع السياحة لعام 2005، فقد شهد القطاع تباطؤاً في نموه، إذ نمت القيمة المضافة المتولدة عن هذا القطاع بالأسعار الجارية بنسبة (8.3%) مقابل نمو ملحوظ بنسبة (27.8%) في عام 2004، مما ترتب عليه انخفاض الأهمية النسبية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الجارية مقارنة بمستواها في عام 2004 بواقع (2%) لتصل إلى (8.6%).

وبتحقق التطورات التي شهدتها قطاع السياحة خلال عام 2005 يلاحظ وجود تفاوت في أدائها. فالدخل السياحي تباطأ نموه، إذ نما بنسبة (8.3%) بالمقارنة مع نمو مرتفع بنسبة (25.3%) في عام 2004 الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الجارية إلى 13.1% بالمقارنة مع (13.4%) في عام 2004. وبالمقابل، فقد ارتفع إجمالي عدد العاملين في القطاع السياحي بنسبة كبيرة بلغت (25.1%) مقابل (5.4%) في عام 2004 ليصل خلال عام 2005 إلى (29.4) ألف عامل. كما ارتفع أيضاً عدد العاملين في الفنادق بنسبة 20.6% بالمقارنة مع ارتفاع نسبته (1.9%) في عام 2004 ليصل إلى (12.9) ألف عامل، ويشكل العاملون في الفنادق ما نسبته (43.9%) من إجمالي عدد العاملين في القطاع السياحي. أما عدد الفنادق فقد ارتفع في عام 2005 بمقدار (5) فنادق ليصل إلى (468) فندقاً.

وفي مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع السياحة من قبل البنوك المرخصة، فقد تراجع رصيدها في نهاية عام 2005 بنسبة (5%) بالمقارنة مع تراجع نسبته (10.4%) في نهاية عام 2004 ليصل في عام 2005 إلى (154.2) مليون دينار، مشكلا بذلك ما نسبته (2.0%) من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع من قبل بنك الإنماء الصناعي مقارنة بمستواه في نهاية عام 2004 بنسبة (6.3%) ليصل في نهاية عام 2005 إلى نحو (34.0) مليون دينار (تقرير البنك المركزي السنوي، 2005).

## الفصل الرابع

### منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي

1-4 المقدمة.

2-4 نموذج الدراسة.

3-4 متغيرات النموذج.

4-4 نتائج تقدير النموذج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

#### 1-4 المقدمة:

حققت السياحة الدولية بشكل عام نمواً متسارعاً منذ عقود الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن العشرين، واستطاعت الكثير من الدول النامية الاستفادة بشكل متزايد من النمو السياحي العالمي. و تحاول الدول التي تفضلها مسافات بعيدة عن أسواق السائحين، الاستفادة من النمو السياحي العالمي الناتج عن التطور السريع في وسائل النقل الجوي والبحري والبري. وبسبب هذا النمو الكبير فقد تزايد الاهتمام بالسياحة إلى الحد الذي أصبحت السياحة فيه صناعة اقتصادية متكاملة من حيث التخطيط والاستثمار والتسويق والترويج، كما أصبحت صناعة متعددة المراحل وتزداد تفاعلاً مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وأصبح للسياحة دوراً بالغ الأهمية على المستويين المحلي والعالمي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا فقد نُشرت العديد من الدراسات الوصفية والتطبيقية حول دور السياحة وأهميتها في تحقيق الإيرادات السياحية. وقد استخدمت الكثير من الدراسات نموذج الجاذبية (Gravity Model) القياسي لقياس تدفقات الصادرات السياحية (Matias, 2004).

كما وظف نموذج الجاذبية (Gravity Model)، في العديد من الدراسات الاقتصادية المتعلقة بصادرات السلع والمنتجات التي تنتقل عبر الأقاليم و الحدود الوطنية، وفي مختلف الظروف. لكن ولسوء الحظ، وعلى الرغم من الاستخدام الواسع والتقدير الذي لقيه هذا النموذج إلى حد ما، إلا أن استخدامه لاتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية المختلفة واجه العديد من العراقيل والصعوبات، بسبب محدودية خصائص هذا النموذج، وعدم وجود البراهين والأسس النظرية لإثباته في العقود الماضية، ولهذا فقد كان إدخاله كأداة في اتخاذ القرار والسياسة لإعادة التوازن الاقتصادي غير مرتكز على أي تفسير مقنع أو أساس نظري مقبول بسبب نقص الاطار النظري للنموذج، وقد بقي هذا الوضع إلى أن جاءت في وقت

لاحق الدراسات التي عملت على تطوير وإيجاد الإطار النظري لهذا النموذج، وركزت على اشتقاقه رياضياً ، ليصبح أكثر استعمالاً ولتصبح نتائجه أكثر واقعية (بني احمد، 2000).

وفي هذا الفصل تم إعطاء فكرة عن نموذج الجاذبية، ومدى استخدامه في قياس العوامل التي تؤثر على تدفق الصادرات السياحية، ثم تقديم الإطار النظري للنموذج والمتغيرات التي يستخدمها ، وعرض النموذج القياسي المستخدم في تحديد العوامل التي تؤثر على الصادرات السياحية، وتحليل نتائجه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

#### 4-2 نموذج الدراسة:

#### الإطار النظري لنموذج الجاذبية(Gravity Model) :

يعتبر نموذج الجاذبية نموذجاً شائعاً في التحليل الإحصائي وفي قياس التدفقات الثنائية بسين بيئتين جغرافيتين (Head, 2003). وقد وضع نيوتن (Newton, 1687) قانون الجاذبية في الفيزياء ، حول قوى الجذب بين جسمين  $i$  و  $j$ . وينص القانون على أن قوة الجذب بين أي جسمين تتناسب طردياً مع حجم كل منهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما. وقد صاغ هذه العلاقة القائمة بين هذين الجسمين بالنموذج الفيزيائي الآتي:

$$F_{ij} = G \frac{M_i M_j}{D_{ij}} \dots \dots \dots (1)$$

حيث :

$F_{ij}$  : مقدار قوة الجذب .

$M_i, M_j$  : الحجم .

$D_{ij}$  : المسافة بين جسمين.

$G$  : ثابت الجاذبية يعتمد على وحدات قياس القوة ومجالها (Head, 2003).

ولكن استعمال النموذج لم يقتصر على الفيزياء فقط، بل استخدم بكثرة في مختلف العلوم ولقي ترحيباً كبيراً في العلوم الاقتصادية. وقد استخدمه رالي (Reilly's, 1931)، ليفسر قوة الجذب في التجارة في المناطق الكبيرة في نموده المسمى (Reilling Model).

وكان أول تطبيق تم تطويره لفكرة الجاذبية لتوضيح مجموعة التفاعلات للنشاطات الإنسانية من قبل كاري (Carey, 1865)، ولا سيما في مجال الاقتصاد الاجتماعي. وقام رافنستين (Ravenstein, 1885) في عام 1885، بتطبيق مفهوم الجاذبية في دراسة الهجرات السكانية. ثم تم بعد ذلك في عقد الستينات أول تطبيق لنموذج الجاذبية في التجارة الدولية بواسطة تينبرغن (Tinbergen, 1962) وفيهونين (Poyhonen, 1963). حيث هما أول من طور نموذج قياسي يقيس حجم التجارة الثنائية البينية ويفسر تدفقات التجارة بين الدول. وبعدها أصبح هذا النموذج واسع الاستخدام في التجارة الدولية لتفسير اتجاهات التجارة الثنائية بين الدول. حيث أن حجم التجارة بين البلدين يعتمد على الدخل المحلي الإجمالي ويرتبط بعلاقة عكسية بعامل المسافة بينهما. وأصبح نموذج الجاذبية نموذجاً شائعاً جداً في تحليل الظواهر المرتبطة بتدفقات السلع أو/و الخدمات (Matyas, 1998).

وقد استخدم رالي قانون الجاذبية في تحليل أنماط رحلات التسوق وتجارة التجزئة بهدف تحديد المناطق التجارية لعدد من المدن الأمريكية. وقد استخدم النموذج منذ فترة طويلة في العلوم الاجتماعية في ما يسمى بالتفاعلات الاجتماعية، ومنها الهجرة والسياحة، الاستثمار الأجنبي المباشر والشحن... الخ ويعرض على الشكل التالي:

$$F_{ij} = G \frac{M_i^\alpha M_j^\beta}{D_{ij}} \dots \dots \dots (2)$$

•  $F_{ij}$ : التدفقات من الأصل  $i$  إلى وجهة  $j$ .

•  $M_i, M_j$  : يعكس حجم الاقتصاد للموقعين  $I$  و  $j$  ،  $M$  عادة تمثل حجم الناتج المحلي  $Y$  أو

حجم الدخل القومي الاجمالي  $GDP$ ، لكلا الموقعين.

•  $F$  : التدفق النقدي (كقيم الصادرات مثلا)،

•  $M$  : تدفقات الناس (السكان).

•  $D_{ij}$  : المسافة بين الموقعين وعادة تقاس من المركز إلى المركز.

•  $G$  : ثابت الجاذبية (Debken & Sonara, 2001).

وقد جاء تينبرغن (Tinbergen, 1962) ، بأنه يمكن أن تطبق المعادلة رقم (2) على تدفقات التجارة الثنائية ، وكان هدفه إيجاد العوامل التي توضح حجم التجارة بين دولتين. وهذه العوامل هي:

1. العوامل المرتبطة بالعرض الكلي للدولة المصدرة.

2. العوامل المرتبطة بالطلب الكلي للدولة المستوردة.

هذان النوعان هما أساسا حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة وحجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة.

وفي عام 1966 أضاف لينمان (Linnemann, 1966)، متغير المسافة ومتغير حجم السكان

لقياس اقتصاديات الحجم. كما أضاف المتغيرات المعيقة للتجارة، مثل العوامل الطبيعية و العوامل

الاصطناعية. فالعوامل الطبيعية المعيقة للتجارة عرفت بالعوامل التي تفرضها الطبيعة وتقف عائقا في

طريق التجارة ، مثل تكاليف النقل، وتكاليف الوقت،... الخ. وأما العوامل الاصطناعية المعيقة للتجارة

فهي التي تفرضها الحكومة، مثل التعرفة الجمركية، والعوائق الكمية، و شروط التبادل،... الخ. كما أضاف

إلى النموذج أيضا المتغيرات الوهمية (Porto, 1999).



و تستخدم هذه الدراسة معادلات نموذج الجاذبية لقياس تدفق الصادرات السياحية باعتبار أن السياحة خدمة. ومن الممكن أن يجادل البعض في أن هناك حاجة لاستخدام هيكل مختلف لمعادلات نموذج الجاذبية في تجارة الخدمات بسبب اختلاف الخصائص المهمة في تجارة الخدمات عنها في تجارة السلع. ولكن هذا البحث يستخدم نفس المعادلات لأنه ليس هناك سبب لفصل تجارة السلع عن تجارة الخدمات؛ لأن نظريات التجارة الدولية مثل نظرية هيكلستر-أولين، و نظرية التجارة الحديثة التي تتحدث عن المنافسة غير الكاملة، تغطي كلها السلع والخدمات، ومن دون شك أن نموذج الجاذبية ليس استثناء. ولهذا فإن نموذج الجاذبية يبدو قابلاً للاستخدام في تجارة الخدمات مثلما هو قابل للاستخدام في تجارة السلع وهذا رأي أيدي العديد من الباحثين كما أشارا كيمورا و لي في دراستهما (Kimura&Lee,2004).

كما أنه ليس هناك محاولة مباشرة لمقارنة درجة الاختلاف أو التشابه بين تجارة الخدمات وتجارة السلع، لأن الاهتمام الرئيسي هو تحديد العائد الرئيسي وأثر العوامل المختلفة على تجارة الخدمات الثنائية وتجارة السلع الثنائية. ومن هنا يمكن اعتماد نفس النموذج للمحددات الشائعة لكلا التجاريتين.

السياحة كمنتج تصديري بين أي بلدين لا تعتمد على ظروف العرض والطلب فقط، ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر على مستوى السياحة بين أي بلدين، فهناك عوامل إيجابية تساعد على تنشيط حجم السياحة وحركة السياح بين البلدين، أو سلبية تثبط الحركة السياحية بينهما. ومن هذه العوامل تكاليف النقل، و العوائق غير الكمية التي لها دور في التأثير على حجم السياحة بين الدول، كعائق اللغة مثلا، أو إذا كانت الدولتان جارتين.

فالسياحة بين أي دولتين تعتمد على عوامل العرض والطلب بينهما، فتعتمد على عرض الدولة المضيفة، و طلب الدولة الأخرى، وعلى العوامل التي تؤثر أو تحد من السياحة بينهما، وعند التوازن

تكون السياحة بين الدولتين تعتمد على الإنتاج السياحي في الدولة المصدرة، وعلى دخل الدولة المستوردة، وعلى أية عوامل أخرى لها تأثير على السياحة بين هاتين الدولتين (Matias,2004).

وبذلك يمكن كتابة الشكل المبسط لنموذج الجاذبية على الشكل الآتي:

$$T_{ij} = f(Y_i, Y_j, A_{ij}) \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

(1)  $T_{ij}$ : تمثل حجم السياحة بين الدولة  $i, j$ .

(2)  $Y_i, Y_j$ : حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدولة  $i, j$ .

(3)  $A_{ij}$ : أي عامل من العوامل التي تؤثر على حجم السياحة بين الدولتين.

فنموذج الجاذبية بشكله المبسط هنا، يفسر تدفق السياحة بين أي بلدين على انه دالة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لهما، و العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم السياحة بينهما، بغض النظر عن طبيعة هذه العوامل، سواء أكانت إيجابية أم سلبية في التأثير على حجم السياحة.

أما بالنسبة للنموذج المبسط في المعادلة رقم (3) فقد اجري عليه بعض التعديلات مسن قبل لينمان (Linnemann, 1966) حيث أجرى عليه العديد من التعديلات، و أضاف متغير المسافة وعدد السكان وبذلك فان حجم الصادرات السياحية بين أي بلدين ( $T_{ij}$ )، يعتمد على حجم الناتج المحلي الإجمالي لهما ( $Y_i, Y_j$ ) ، و المسافة ( $D_{ij}$ ) بين البلدين، والتي تعكس تكاليف النقل، و عدد السكان في البلدين ( $N_i, N_j$ )، والعوامل الأخرى التي تؤثر على حجم السياحة بينهما ( $A_{ij}$ ).

وبالتالي يمكن صياغة الإطار العام لنموذج الجاذبية للصادرات السياحية ، بهدف توضيح اتجاهات تدفقات السياحة كالآتي:

$$T_{ij} = \beta_0 (Y_{ij})^{\beta_1} (N_{ij})^{\beta_2} (D_{ij})^{\beta_3} (A_{ij})^{\beta_4} (A_{ij})^{\beta_5} U_{ij} \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

- $T_{ij}$  : تمثل حجم السياحة بين دولتين أ و ج .
- $Y_{ij}$  : تمثل حجم الناتج المحلي للدولتين أ و ج .
- $N_{ij}$  : تمثل حجم السكان لكلا الدولتين أ و ج .
- $D_{ij}$  : تمثل المسافة من المركز الاقتصادي أو العاصمة في الدولة أ إلى المركز الاقتصادي أو العاصمة في الدولة ج .
- $A_{ij1}$  : عامل عدم الاستقرار السياسي .
- $A_{ij2}$  : عامل عدم الاستقرار الاقتصادي .
- $U_{ij}$  : معيار الخطأ .

حيث يفترض أن يأخذ المتغير الوهمي  $A_{ij1}$  قيمة واحد للسنوات التي عانت من عدم استقرار سياسي، ففي عام 1982 اعتداء إسرائيل على لبنان وعام 1986 قيام الانتفاضة الفلسطينية. وعام 1990-1991 حرب الخليج. وفي عام 2001 أحداث 11 أيلول، وعام 2003 العدوان الأميركي على العراق. وقيمة صفر للسنوات المتبقية. ويفترض أيضا أن يأخذ المتغير الوهمي  $A_{ij2}$  قيمة واحد للسنوات التي عانت من عدم الاستقرار الاقتصادي. ففي عام 1979 حدثت صدمة أسعار النفط الثانية، وعام 1988 انخفاض قيمة الدينار الأردني، والأعوام 1999-2004، اعتماد اليورو كعملة رسمية في الدول الأوروبية التي استخدم بعضها في الدراسة (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا). وقيمة صفر للسنوات المتبقية.

وبذلك فإن حجم السياحة بين أي بلدين يعتمد على حجم الناتج المحلي الإجمالي لهما، ويتوقع أن يكون تأثير حجم الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا على الصادرات السياحية. فالطلب على الصادرات السياحية لدولة ما تعتمد على حجم الناتج المحلي للدول المستوردة ، وعلى بعد تلك الدولة عنها. السذي يعكس تكلفة النقل، فكلما كانت المسافة كبيرة ، فكلما كانت تكلفة النقل اكبر، وبالتالي فهي تزيد من أسعار هذه الصادرات وتقلل من منافستها، وبذلك فإن تأثير هذا المتغير سيكون سلبيا على الصادرات.

وبذلك يمكننا صياغة معادلة الجاذبية للصادرات الأردنية على الشكل الآتي:

$$X_{ij} = f(Y_{ij}, N_{ij}, D_{ij}, E_{ij}, A_{ij1}, A_{ij2}) \dots\dots\dots(5)$$

حيث أن:

$X_{ij}$ : حجم صادرات السياحة الأردنية لكل دولة مشتركة معه بالسياحة.

$Y_{ij}$ : حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة يصدر الأردن إليها سياحته.

$N_{ij}$ : عدد السكان لكل دولة يصدر الأردن إليها سياحته.

$D_{ij}$ : المسافة بين الأردن وبين كل دولة يصدر إليها الأردن.

$E_{ij}$ : سعر صرف الدينار الأردني مقابل عملة كل دولة يصدر إليها الأردن.

$A_{ij1}$ : عامل عدم الاستقرار السياسي .

$A_{ij2}$ : عامل عدم الاستقرار الاقتصادي.

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لكل متغير تصبح المعادلة كالتالي:

$$\begin{aligned} \ln X_{ij} = & \beta_0 + \beta_1 \ln Y_{ij} + \beta_2 \ln N_{ij} + \beta_3 \ln D_{ij} + \\ & \beta_4 \ln E_{ij} + \beta_5 \ln A_{ij1} + \beta_6 \ln A_{ij2} + U_{ij} \end{aligned} \quad \dots\dots\dots(6)$$

### 3-4 متغيرات النموذج:

يضم النموذج متغيرات كثيرة ومتعددة وسيكون مفيدا شرحها بشيء من التفصيل وعلى النحو التالي:

1. **حجم الناتج المحلي الإجمالي:** تحدد الطلب على الصادرات السياحية مستويات الدخل في البلدان التي يأتي أفرادها سياحة إليه. فالصادرات السياحية تعتمد بشكل كبير على مستويات الدخل لمجموعة من الدول التي تدخل معها الدولة في السياحة. وفي حالة الرفاه الاقتصادي أي ارتفاع مستويات الدخل لهذه الدول، ستزداد إمكانية ذهاب أفرادها للسياحة في الخارج وبالتالي فإن حجم الطلب على الصادرات السياحية سيزداد.

2. **عدد سكان الدول:** ومن المتغيرات الأخرى التي تؤثر في حجم السياحة هو عدد السكان. فعند السكان يقيس حجم الدولة، حيث الدولة الأكبر تمتلك تنوع إنتاجي أكثر وتكون قادرة أن تعتمد على نفسها أكثر (Kalbasi, 2003). و يتوقع أن يكون تأثير عدد سكان الدولة المستوردة التي بها زيادة بعدد السكان سلبيا مع حجم الصادرات السياحية للبلد المضيف . لان زيادة عدد سكان البلد المستورد الذي يصدر إليه تعني زيادة الإنتاج الكلي والتنوع السياحي وبالتالي زيادة معدل دخل الفرد الذي يؤدي إلى اتساع التنوع السياحي الداخلي وبالتالي يؤدي إلى انخفاض طلبه الخارجي على الخدمات السياحية من الدول الأخرى .

3. المسافة: يعتمد الطلب على الصادرات السياحية لدولة ما على بعد تلك الدولة عنها، ويأتي هذا

بسبب تكلفة النقل، كما إن للمسافة دور في التأثير على حجم السياحة بين الدول، حيث تعتبر عائق

طبيعي كما أن عامل الوقت يلعب دوراً في الطلب السياحي. يحد من انتقال الأفراد بين الأقاليم.

ويتم اللجوء إلى المسافة كبديل عن تكلفة النقل، خاصة عندما لا تتوفر معلومات عن تكاليف النقل.

#### 4. عوامل أخرى:

هنالك عدد آخر من العوامل تؤثر على تدفق الصادرات السياحية بين الدول، غير تلك التي ذكرت

سابقاً. وهذه العوامل إما تعيق انتقال الأفراد بين الدول، وإما تسهل انتقالهم، وبالتالي تساعد على تنشيط

الحركة السياحية. كما أن كمية الرسوم كرسوم الدخول والمغادرة التي تفرض على الأفراد، كما ونوعاً

تؤثر على تدفق السائح.

#### 5. متغير سعر الصرف للدينار الأردني:-

يلعب متغير سعر صرف الدينار الأردني دوراً في الطلب على الصادرات السياحية الأردنية، حيث

أن ارتفاع سعر الصرف المحلي مقابل العملات الأجنبية، يؤدي إلى انخفاض الصادرات المحلية ومنها

السياحية لان أسعارها تصبح مرتفعة مقابل الأسعار الخارجية التنافسية، ولذلك فان الطلب على الصادرات

المحلية سوف ينخفض. أما في حال انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية، فان

أسعار الصادرات السياحية تصبح منخفضة مقارنة بالأسعار الخارجية وصحيح منافسة أكثر ويزداد الطلب

عليها.

أما بالنسبة للأسعار، فإنه عند اشتقاق هذا النموذج فإنه يفترض أن تكون الأسعار متساوية عند توازن العرض والطلب في ظل المنافسة الكاملة، وبذلك فإن الأسعار مستثناة من هذا النموذج لأنها تعمل فقط على المساواة بين العرض والطلب (Bergstand, 1989).

#### 4-4 تقدير معادلة الجاذبية للصادرات السياحية:

تمثل المعادلة رقم (6) معادلة الجاذبية للصادرات الأردنية التي تم تقديرها للفترة (1976-2004) وهذه المعادلة تبين لنا مدى تأثير الصادرات السياحية بالعوامل التي تحتويها خلال سنوات الدراسة، لأن نموذج الدراسة يبين لنا تأثير هذه العوامل على الصادرات السياحية للأردن والدول التي تشترك معه بالسياحة.

ويظهر في الجدول رقم (4-1) نتائج التحليل القياسي. وتوضح المعادلة رقم (1) تقدير معالم النتائج وتبين بأن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ولهذا، فتم تصحيح المعادلة باستخدام  $(AR_1)_{Corrected}$  for the First Order Auto Correlation، وكانت النتائج موضحة في المعادلة رقم  $(1.AR_1)$  حيث أن نسبة التغير في الناتج الإجمالي للدول التي يأتي أفرادها إلى الأردن للسياحة بمقدار 1%، يؤدي إلى زيادة في الطلب السياحي على الصادرات السياحية الأردنية بمقدار (0.19%) وأن نسبة التغير بمعلمة السكان بنسبة 1%، تزيد من حجم الصادرات السياحية الأردنية بمقدار (0.496%)، وذات أثر موجب و ليس كما هو متوقع من النموذج، ويمكن أن يفسر ذلك بأنه رغم التنوع في السلع و الخدمات في البلد الذي به عدد سكان كبير إلا أنه لا يمنع أفراده من مغادرته للذهاب لزيارة أماكن أخرى في العالم. و بالنسبة للأردن ربما يكون بسبب الأماكن السياحية الموجودة فيه

و لا مثل لها في أماكن أخرى في العالم، كالبحر الميت و البتراء و الحمة الأردنية و هي أماكن تشهد إقبالا سياحيا كبيرا.

كما تشير النتائج أيضا إلى أن نسبة التغير بمعلمة المسافة بمقدار (1%) ، يقلل من حجم الصادرات السياحية الأردنية بمقدار (1.47%). وأن نسبة التغير بسعر الصرف بمقدار (1%) يقلل من حجم الصادرات السياحية الأردنية بمقدار (0.16%).



جدول (4-1) : نتائج التحليل الإحصائي لمحددات تحقق الصلوات السياحية إلى الأردن باللوغاريتم الطبيعي خلال الفترة (1976-2004).

Equation	C	$\log Y_u$	$\log N_u$	$\log D_u$	$\log E_u$	$A_{1u}$	$A_{2u}$	$A_{3u}$	$A_{4u}$	$A_{5u}$	$A_{6u}$	$R^2$	$R^2$	F-statistic	D <sup>w</sup>
0LR <sub>1</sub>	5.4032 (15.5204)*	0.153 (6.15)*	0.512 (18.78)	-1.42 (-31.36)*	-0.31 (-12.23)*	-	-	-	-	-	-	0.73	0.73	277.25	0.29
1AR <sub>1</sub>	5.6554 (4.81)*	0.19554 (6.899)*	0.495 (5.143)*	-1.46 (-9.25)*	-0.16 (-3.47)*	-	-	-	-	0.85337 (33.85)*	-	0.93	0.92	1030.775	2.543
(2)	0.23019 (0.473)*	0.012019 (2.863)*	0.0158 (0.475)*	-0.57 (-10.49)*	-0.19 (-4.61)*	-0.14 (-0.69)	-0.136 (-2.63)	-	-	-	-	0.27	0.26	24.95	0.12
2AR <sub>1</sub>	5.6987 (4.952)*	0.1898 (6.68)*	0.499 (5.28)*	-1.46 (-9.43)*	-0.16 (-3.67)*	-0.08 (-1.89)*	-0.69 (-1.56)	-	-	0.85095 (33.63)*	-	0.931	0.93	745.5	2.557
2AR <sub>2</sub>	5.6019 (5.78)*	0.18873 (6.620)*	0.5196 (6.36)*	-1.43 (-10.93)*	-0.17 (-4.56)*	-0.18 (-2.51)*	-0.23 (-3.18)	-	-	-	-	-	0.915	585.38	1.51

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى 1% .

AR<sub>1</sub>: تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي . تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي .

$\log Y_u$ : اللوغاريتم الطبيعي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي بين  $i$  و  $j$

$\log N_u$ : اللوغاريتم الطبيعي لمتغير عدد السكان بين  $i$  و  $j$

$\log D_u$ : اللوغاريتم الطبيعي لمتغير المسافة بين  $i$  و  $j$

$\log E_u$ : اللوغاريتم الطبيعي لمتغير سعر الصرف بين  $i$  و  $j$

$A_{1u}$ ,  $A_{2u}$ ,  $A_{3u}$ ,  $A_{4u}$ ,  $A_{5u}$ ,  $A_{6u}$ : المتغير الوهمي لعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي.

ولمعرفة أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تم إدراج متغير وهمي يشار إليه في النموذج  $A_{ij1}$  لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على حجم الصادرات السياحية ،  $A_{ij2}$  أثر عدم الاستقرار الاقتصادي على حجم الصادرات السياحية المتدفقة على الأردن، ونتائج تقدير هذا المتغير الوهمي مدرجة في المعادلة رقم (2) جدول رقم (1-4).

ولكن النموذج هنا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ، ولهذا فقد تم تصحيح هذه المشكلة باستخدام  $AR_1$  ، فكانت النتائج كما هي موضحة في المعادلة (2.  $AR_1$ )، لكن ذلك لم يحل المشكلة فستم استخدام  $AR_2$  (Corrected for the Second Order Auto Correlation) لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي و أظهرت النتائج كما في المعادلة رقم (2.  $AR_2$ ). وتشير النتائج إلى أن نسبة التغير بالمتغير الوهمي لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي بمقدار 1%، يؤدي إلى تقليل حجم الصادرات السياحية إلى الأردن بمقدار (0.142 % ) ، ونسبة التغير بالمتغير الوهمي لقياس أثر عدم الاستقرار الاقتصادي بمقدار 1% يؤدي إلى تقليل حجم الصادرات السياحية إلى الأردن بمقدار (0.224 %).

ويلاحظ من المعادلة أيضا أن معلمة المسافة (المسافة بين الأردن وبين كل دولة يأتي أفرادها إليه سياحة) جاءت سالبة وذات دلالة إحصائية جيدة خلال فترة الدراسة ، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية . حيث أنها تشير إلى وجود العلاقة العكسية بين حجم الصادرات السياحية والمسافة. لأن زيادة المسافة تعني زيادة تكاليف النقل ، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف على الأفراد، مما يقلل من عدد الأفراد القادمين إلى الأردن و يقلل من منافسة الصادرات السياحية الأردنية مع الدول السياحية الأخرى. وكما نلاحظ أن نسبة التغير بالمسافة بمقدار 1% ، سوف يقلل من الصادرات السياحية الأردنية بمقدار (1.43 %).

أي أن الصادرات السياحية للأردن تنخفض بنسبة (1.43 %) كلما زادت المسافة بين الأردن وبين تلك الدول التي يأتي أفرادها إليه للسياحة .

أما بالنسبة لمعلمة حجم الناتج المحلي للدول التي تشترك مع الأردن في السياحة ، فقد كانت موجبة ، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية ، حيث أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن زيادة حجم الناتج المحلي في لدول يعني أن هناك زيادة في الدخل وبالتالي تزداد مقدرة الأفراد على القيام برحلات سياحية لدول مختلفة .

وتشير النتائج إلى أن نسبة التغير بالناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الصادرات السياحية الأردنية بنسبة (2%) . أي أن الصادرات السياحية للأردن تزداد بنسبة (2%) ، كلما زاد دخل الأفراد للدول التي تشترك معه في السياحة .

وبالنسبة لمتغير عدد سكان الدول التي تشترك مع الأردن في السياحة ، فإن معلمة هذا المتغير جاءت موجبة ، وذات معنوية إحصائية جيدة ، لأن زيادة عدد السكان تعني زيادة الطلب على الصادرات السياحية . وبالأرقام فإن أن التغير السكاني الصادرات السياحية تزداد بنسبة (0.51%) ، كلما زاد عدد سكان الدول التي تشترك مع الأردن في سياحته . أي نسبة التغير بعدد السكان بمقدار 1% ، تؤدي إلى زيادة الصادرات السياحية بنسبة (0.51%) . أما تأثير سعر الصرف المحلي على الصادرات السياحية ، فقد جاءت عكسية ، فارتفاع سعر الصرف المحلي مقابل العملات الأجنبية ، وبالتالي فإن الصادرات السياحية للدول الأخرى تصبح منافسة أكثر ، وبهذا يقل الطلب على الصادرات السياحية .

وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة التغيير بمعامل سعر الصرف بمقدار 1 % ، يقلل من الصادرات السياحية بمقدار ( 0.18 %). أي أن الصادرات السياحية للأردن تنخفض بنسبة ( 0.18 % )، كلما زاد سعر الصرف المحلي.

أما المتغيرات الوهمية المتمثلة بعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي ، فإن معلمات المتغيرات جاءت سالبة لسنوات الدراسة وذات دلالة إحصائية . والإشارة السالبة تعني أن الصادرات السياحية تتأثر تأثيراً عكسياً بعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، وذلك لأن السائح حساس تجاه الاضطرابات السياسية.

كما تم تحليل بيانات الدراسة بتقسيم فترة الدراسة إلى فترات زمنية قليلة أربع أو خمس سنوات مثلاً، وذلك لمعرفة أثر عوامل النموذج على تدفق الصادرات السياحية من خلال هذه السنوات. و أيضاً تم تحليل بيانات الدراسة كل سنة على حده، وكانت النتائج كما هي موضحة في الملحق رقم (1) والملحق رقم (2)، على التوالي. إلا أن نتائج التقدير لم تكن ذات دلالة إحصائية في العديد من العوامل والعديد من السنوات.

## الفصل الخامس:

### النتائج والتوصيات

#### 1-5 النتائج:

1. تبين الدراسة بأن مساهمة قطاع السياحة في الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي جيدة، حيث يبلغ معدل مساهمته (11.2%) و(10.4% ) على التوالي.
2. تلعب السياحة دوراً حيوياً في الاقتصاد الأردني، ففي عام 2003 كانت السياحة ثاني أكبر قطاع من حيث توفير فرص العمل في القطاع الخاص، كما احتلت المركز الثاني من حيث حجم الواردات بالنقد الأجنبي، وتساهم بأكثر من 570 مليون دينار من الإيرادات السنوية، أي حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي للأردن.
3. تساهم السياحة مساهمة فعالة في ميزان المدفوعات وقد بلغت مساهمتها في ميزان المدفوعات حوالي (17.1%) في العام 2005.
4. تبين الدراسة بأن القطاع السياحي حساس للأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية وأن أثر هذه الأحداث لها أثر عكسي. حيث أن الاستقرار والأمن أكبر الأثر في جلب السياح إلى الأردن. لذلك أدى دخول الأردن في العملية السلمية إلى جذب العديد من السياح إليه.

5. وجدت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين حجم الصادرات السياحية الأردنية والمسافة بمقدار (1.43%)، لأن زيادة المسافة تعني زيادة تكلفة النقل وبالتالي ارتفاع التكاليف على الأفراد، مما يقلل من عدد الأفراد القادمين إلى الأردن.
6. كما وجدت الدراسة انه كلما زاد دخل الأفراد، وعدد السكان للدول التي تشترك الأردن معه في السياحة، تؤدي إلى زيادة الصادرات السياحية الأردنية بمقدار (2%).
7. إن ارتفاع سعر الصرف المحلي مقابل العملات الأجنبية، يقلل من الطلب على الصادرات السياحية الأردنية بمقدار (0.18%).
8. يشكل السياح العرب وخصوصا من دول الخليج الجزء الأكبر من السياح القادمين للأردن، ومن ثم يأتي السياح الأوروبيون والأمريكيون.
9. تتوفر في الأردن مقومات سياحية وأثرية أساسية عديدة ومتنوعة ومنتشرة في معظم أرجاء البلاد، حيث تعتبر زيارة الأماكن التاريخية والأثرية في الأردن عاملا من عوامل الجذب السياحي، وبالتالي زيادة تدفق الصادرات السياحية.

## 2-5 التوصيات:

يمكن التقدم بالنتائج التالية وهي نتائج عامة، لا تتعلق بنتائج الدراسة حيث أن متغيرات الدراسة هي متغيرات لا يمكن للدولة السيطرة عليها، وبالتالي لا يمكنني الا التقدم بالتوصيات التالية والتي يمكن أن تساعد أصحاب القرار:

1. زيادة مستوى الخدمات المقدمة للسياح في مختلف المواقع السياحية والأثرية لزيادة جذب السياح سواء بتوسيع الطرق أو زيادة وسائل النقل، والمرافق الصحية النظيفة، والحفاظ على نظافة المواقع السياحية والأثرية، وإنشاء المزيد من أماكن التنزه وأماكن التسلية والترفيه. وذلك لحفزهم على الإنفاق بصورة أكبر وبما يتناسب مع دخلهم. و تحسين البنية التحتية في مختلف المواقع السياحية خاصة المواقع التي تشهد أعدادا متزايدة من السياح لتناسب ومتطلبات هذه الأعداد، وتوفيرها للمواقع التي تفتقر لها.
2. توظيف العائد من السياحة من أجل تطوير الخدمات السياحية وترميم الأماكن الأثرية، وخدمة أبناء المجتمع المحلي من خلال توفير فرص عمل لهم.
3. زيادة الاهتمام بالترويج والإعلام السياحي بما يتلاءم مع السوق المستهدفة وبأساليب وطرق حديثة كاستخدام الإنترنت والتركيز على السياحات الأخرى والمواقع السياحية جميعها لتفادي موسمية السياحة، من خلال تفعيل دور السفارات والملحقيات في الخارج للترويج للمواقع السياحية.
4. التنسيق والتعاون في المجال السياحي مع دول الجوار العربية (سوريا، مصر، لبنان و فلسطين) واعتبارها إقليم سياحي واحد وتسهيل عملية نقل السياح بينها بيسر وسهولة وتنظيم برامج رحلات سياحية موحدة لتشملها جميعا. وذلك يعمل على تخفيف حدة المنافسة الإقليمية التي يواجهها الأردن في المجالات السياحية. وخصوصا إذا علمنا إن الأردن محاط بجيران يملكون مقومات سياحية ضخمة.

1. Anderson, E.1979. A Theoretical Foundation of the Gravity Equation. American Economics Review.
2. Andreas, P. and Haiyan, S. International Tourism Forecasts: Time-Series Analysis of World Regional Data. Journal of Tourism Economics.Vol.11, 2005, pp 11-23.
3. Blomqvist, H. Explaining Trade Flows of Singapore. Asian Economic Journal .vol. 18, 2004, pp25-43.
4. Brakke, M. International Tourism, Demand and GDP Implications. St.Johns University. Vol.1, 2005, pp 1-37.
5. Brejstand, T.1985.The Gravity Equation in International Trade: Some Microeconomic Foundation and Empirical Evidence. Review of Economics & Statistics, vol. 67, 1985, pp474-481.
6. Danaking, D.and vanlowe, R. The Impact of Tourism in the Caribbean. Trans Africa forum, 2000, pp31-50.
7. SAWG/ Small Arms Working Group. (2002)
8. Depken, C& Sonora, R. The Asymmetric Effects of Economic Freedom on international Ttrade Flows.2001, pp1-18.
9. Egger, P. A Note on the Proper Econometric Specification of the Gravity Equation. Economics letters66.vol. 1, 2000, pp 25-31.
10. Egger, P. An Econometric View on the Estimation of Gravity models and the Calculation of Trade Potentials. Blackwell Publishers 1 td, 2002, pp 297-312.



11. EL-Nader, H. & EL-Reymoni, A. Demand for Tourism: A Comparative Study (1970-1997). Humanities and Social Sincere Series, vol.18, 2002, pp 167-197.
12. Fratianni, M & Kang, H. International Terrorism, International Trade, and Borders. Bloomington, 2006, pp1-22.
13. Glick, R. and Tayler, A. Collateral damage: Disruption and the Economic Impact of War. National Bureau of Economic Research, 2005, pp1-30.
14. Gujarati, D. 2003. Basic Econometrics, Macraw-Hill. New York.
15. Halicioglu, F. An ARDL Model of International Tourist Flows to Turkey. Global Business and Economics Review 2004 Anthology, 2004, pp614-624.
16. Head, K. Gravity for Beginners .University of British Columbia, 2003, pp1-11.
17. **<http://www.ITA@usa.net>**.
18. Hung, R. Distance and Trade. The World Bank and the University of Amsterdam. 2005, pp517-530.
19. Kalabsi, H. The Gravity Model and Global Trade Flows. 2003, pp239-253.
20. Kengo, N. & Konjhozic, H. Tourism Traits in the Republic of Croatia at the End of the 20th Century. 2001, pp1-13.
21. Kimura, F. & Lee, H. The Gravity Equation in International Trade in Services. European Trade Study Group Conference, 2004, pp 1-40.

22. Lejou, A. and Verheijden, J P. Services Trade within Canada and the European Union. CPB Discussion paper. Vol. 42, 2004, pp1-45.
23. Lie, H. & Cgunzhu, S. The Determinants of Bilateral Trade. Canadian Journal of Economics, vol. 37, 2004, pp169-189.
24. Matias, A. Gravity and the Tourism Trade: the case for Portugal. I Congress on Tourism Economics, 2004, pp 1-31.
25. Matyas, L. Proper Econometric Specification of the Gravity Model, the World Economy, vol. 30, 1997, pp363-368.
26. Matyas, L. The Gravity Model: Some Econometric Considerations the World Economy .1998, pp 397-401.
27. MUNOZ, T. & Amaral, T. An Econometric Model for International Tourist Flows to Spain. Applied Economics letter.vol.7, 2000, pp525-559.
28. Nade,w. and Saayman,A. The Determinant of Tourism Arrivals in Africa: a panel data regression analysis. University of Oxford, 2004, pp1-29.
29. Payane,J. and Mervar,A. A note on Modeling Tourism Revenues in Croatia. Journal of Tourism Economics. vol. 8, 2004, pp 103-109.
30. Pizam,A.& Smith,G. Tourism and Terrorism: a Quantitive Analysis of Major Terrorist Acts and their Impact on Tourism Destinations. Tourism Economics.vol.6, 2000, pp123-138.
31. Porto, P. Mercsul and Regional Development in Brazil: A Gravity Model Approach. Brandies University and UNICAMP, pp 1-27.

32. Robinson, H. Geography of Tourism. Midlands Evans. Plymouth.1967.
33. Sissoko, A. Measuring Trade Intensity within the European Zone.FUNDP.vol.8, 2004, pp1-36.
34. Yamarik,S. & Ghosh,S. A Sensitivity Analysis of the Gravity Model. The International Trade Journal.vol.1, 2003, pp 83-117.
35. Zaszoso, I. Gravity model: An Application to Trade between Regional Blocs. Proyecto Generalitat Valenciana.vol31, 2003, pp 174-187.

1. ندوة الانثروبولوجيا والتنمية السياحية، 23/شباط/1997/ جامعة اليرموك.
2. بني احمد، محمد.2000.العوامل المؤثرة على تجارة الأردن الخارجية،دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية.رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك،اريد،الأردن.
3. التونسي ،ناجي.2001. دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية. المعهد العربي للتخطيط.
4. الجلاد، أحمد.2000. التنمية السياحية المتواصلة. عالم الكتب،القاهرة.
5. الحوري،مثنى. الدباغ،إسماعيل.2000 . اقتصاديات السياحة و السفر.مؤسسة العراق للنشر والتوزيع.
6. دعيبس،يسرى. 2003.صناعة السياحة. الملتقى المصري للإبداع والتنمية.
7. الروبي، نبيل.1984م.اقتصاديات السياحة.مؤسسة الثقافة الجامعية،الإسكندرية.

8. الزوكة ، محمد .أ.1992.صناعة السياحة.دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية.
9. الزوكة ، محمد .ب.1992.صناعة السياحة من المنظور الجغرافي .دار المعرفة الجامعية،القاهرة .
10. سماوي،حابس. 1981.جغرافية السياحة في الأردن .رسالة ماجستير ،جامعة الإسكندرية،  
الإسكندرية،مصر.
11. سوسان،خالد.1996. القيمة المضافة والمضاعف لقطاع السياحة في الأردن. رسالة ماجستير ،  
جامعة اليرموك،اربد،الأردن.
12. الشورى،عبد النبي.1997. اثر الإرهاب على الاقتصاد القومي في مصر.أبحاث اليرموك،سلسلة  
العلوم الإنسانية والاجتماعية:265-365..
13. صادق،فوزي.1976م. اقتصاديات السياحة في الأردن.الدائرة الاقتصادية. الجمعية العلمية  
الملكية،عمان.
14. صلاح الدين،عبد الوهاب.1971. الدول النامية والسياحة. السياحة العربية.
15. طعمانه ،مطيع .2001. دور السياحة في التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (1980-1999 )  
رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ،عمان،الأردن.
16. الظاهر،نعيم.الياس، سراب.2001. مبادئ السياحة. دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة  
،عمان.
17. العارضة ،فوزي .2000.اقتصاديات السياحة في الأردن.الجمعية العلمية الملكية،عمان.
18. عبد الحكيم، صبحي.و. الديب،حمدي.2001م.جغرافية السياحة.مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة.

19. عبدالعزيز، ماهر. 1997. صناعة السياحة. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 1997.
20. عبدالوهاب، صلاح الدين. 1990. السياحة الدولية. مطبعة زهران، القاهرة.
21. الكتاني، محمود. 1990. علم السياحة والمنتزهات. دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
22. ماكنثوش، روبرت. و آخرون. بانوراما الحياة السياحية. ترجمة: شحادة، عطية. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
23. مقابلة، مقابلة. ذيب، فيصل. 2000. صناعة السياحة في الأردن. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

## النشرات السنوية:

1. الاستراتيجية الوطنية للسياحة، نشرة سنوية، 2004 .
2. البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية لعامي 2004 و 2005.
3. البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص30، عمان.
4. البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية شهرية، نشرة 2005.
5. البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية شهرية، نيسان، 2002، المجلد 42، العدد 4.
6. تقارير البنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة، للسنوات (1988-2005).
7. دائرة الإحصاءات العامة، تقارير سنوية متعددة للسنوات (1987-2004).
8. دائرة الإحصاءات العامة، تقارير سنوية، للسنوات (2001-2004).
9. دائرة الإحصاءات العامة، نشرات سنوية، للسنوات (2002-2004).
10. نشرات دائرة الإحصاءات العامة السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (1976-2005).
11. نشرات صندوق النقد الدولي (IMF) للسنوات (1976-2004).

مطلق رقم (1): نتائج التغير الإحصائي لمحددات تكلف الصناعات السياحية للأردن بسبب اللو غاريم الطبيعي.

period	C	$\log Y_{it}$	$\log N_{it}$	$\log D_{it}$	$\log E_{it}$	AR <sub>2</sub>	R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>	F statistic	D.W
1976 -1980	-	0.133 (2.018)*	0.406 (5.893)*	-0.746 (-12.75)*	-0.320 (-4.492)*	-	0.61	0.59	33.44	0.297
1980 -1985	4.726 (3.762)*	0.198 (4.254)*	0.957 (5.870)*	-1.388 (-8.204)*	-0.3410 (-4.024)*	0.597 (8.347)*	0.88	0.87	116.78	1.81
1985 -1990	6.066 (11.538)*	0.153 (4.813)*	0.540 (12.442)*	-1.518 (-21.494)*	-0.265 (-7.432)*	-	0.87	0.86	127.75	0.149
1990 -1995	6.633 (10.629)*	0.157 (3.385)*	0.501 (10.035)*	-1.553 (-19.21)*	-0.255 (-6.042)*	-	0.83	0.82	95.42	0.522
1995 -2000	5.0141 (7.8123)*	0.259 (5.349)*	0.4378 (8.798)*	-1.376 (-17.085)*	-0.2961 (-6.331)*	-	0.80	0.79	80.02	0.162
2000 -2004	-	0.473 (5.899)*	0.337 (4.512)*	-0.970 (-13.106)*	0.2852 (2.234)*	-	0.65	0.64	41.19	0.354

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى 1% .

AR<sub>1</sub>: تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي .

AR<sub>2</sub>: تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي

$\log Y_{it}$ : اللو غاريم الطبيعي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي بين  $i$  و  $j$

$\log N_{it}$ : اللو غاريم الطبيعي لمتغير عدد السكان بين  $i$  و  $j$

$\log D_{it}$ : اللو غاريم الطبيعي لمتغير المسافة بين  $i$  و  $j$

$\log E_{it}$ : اللو غاريم الطبيعي لمتغير سعر الصرف بين  $i$  و  $j$

ملحق رقم (2) نتائج التفسير الإحصائي لمعادلات تدفق الصناعات السياحية للأردن - اللوغاريتم الطبيعي، لكل سنة من سنوات الدراسة.

period	C	$\log Y_{it}$	$\log N_{it}$	$\log D_{it}$	$\log EX_{it}$	$A_{it}$	$AR_1$	$R^2$	$R^2$	F statistic	D.W
1976_1977	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1977_1978	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1978_1979	-8.97 (-1.67)	-0.249 (-1.657)	0.05690 (0.195)	-0.982 (-0.453)	1.211 (2.733)	-0.090 (-0.45)	1.033 (38.03)	.96	0.95	95.47	0.477
1979_1980	17.219 (0.807)	-0.887 (-1.188)	2.331 (1.2)	-2.51 (-1.08)	1.44 (3.40)	0.058 (0.3)	0.97 (59.9)	0.97	0.96	100.47	2.16
1980_1981	14.57 (2.33)	-0.16 (-0.99)	0.85 (4.72)	-1.13 (-5.11)	-0.033 (-0.17)	-0.106 (-0.49)	0.735 (8.687)	0.96	0.95	107.02	0.64
1981_1982	4.88 (1.53)	-0.23 (-0.76)	0.95 (3.14)	-1.124 (-2.98)	-0.303 (-1.713)	-0.570 (-3.43)	0.731 (5.47)	0.92	0.90	43.06	1.83
1982_1983	-3.76 (-0.87)	0.37 (1.74)	0.001 (-0.04)	-0.335 (-0.65)	0.221 (0.662)	-0.55 (-3.44)	1.2 (15.9)	0.95	0.94	81.5	2.5
1983_1984	4.86 (2.06)	0.224 (1.14)	0.54 (3)	-1.33 (-4.3)	-0.52 (-4.2)	-0.37 (0.16)	0.69 (6.03)	0.94	0.92	60.4	1.54
1984_1985	4.88 (3.24)	0.052 (1.10)	0.53 (4.4)	-1.25 (-6.3)	-0.33 (-0.9)	-0.114 (-0.34)	0.44 (3.2)	0.91	0.88	34.1	2.04
1985_1986	8.014 (2.64)	0.014 (0.29)	0.46 (2.1)	-1.63 (-4.1)	-0.122 (-0.86)	-0.086 (5.27)	0.69 (5.3)	0.92	0.89	40.8	2.2
1986_1987	5.4 (1.69)	0.009 (0.145)	0.194 (0.51)	-1.12 (-2.5)	-0.1 (-0.66)	-0.31 (-1.7)	0.77 (5.66)	0.92	0.89	38.1	1.62
1987_1988	3.996 (0.65)	0.027 (0.39)	0.454 (0.88)	-1.1 (-1.3)	0.152 (0.42)	-0.09 (-0.41)	0.86 (9.12)	0.91	0.88	36.3	1.3
1988_1989	16.044 (1.995)	0.816 (2.44)	1.1 (2.11)	-3.48 (-2.64)	0.1 (0.944)	0.032 (0.39)	0.94 (37.96)	0.99	0.98	295.4	1.67
1989_1990	3.527 (0.621)	-0.47 (-1.64)	0.76 (2.2)	-0.92 (-1.31)	-0.23 (-1.6)	-0.15 (-1.5)	1.1 (18.7)	0.98	0.97	160.0	1.39
1990_1991	5.016 (0.489)	0.71 (1.52)	-0.48 (-0.46)	-1.45 (-1.22)	-0.244 (-0.66)	-0.2 (-1.1)	0.9 (10.6)	0.92	0.89	40.1	1.91
1991_1992	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-



1992_1993	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1993_1994	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1994_1995	0.108 (0.03)	0.437 (2.02)	0.763 (3.419)	0.76 (3.4)	-0.67 (-1.52)	-0.58 (-3.98)	0.89 (20.2)	0.99	0.98	-	316.4	1.12							
1995_1996	19.26 (1.042)	-0.43 (-1.63)	0.71 (-0.55)	-3.73 (-1.1)	0.31 (0.45)	-0.69 (-4.6)	1.03 (36.5)	0.98	0.97	-	195.5	1.6							
1996_1997	8.49 (2.29)	-0.25 (1.2)	0.751 (2.86)	-1.54 (-2.88)	-0.02 (-0.07)	-0.132 (-0.84)	1.13 (19.4)	0.98	0.97	-	147.1	1.8							
1997_1998	51.04 (0.67)	0.05 (2.1)	3.82 (2.62)	-6.64 (-0.84)	-0.61 (-0.71)	0.055 (0.5)	1.01 (90.6)	0.98	0.97	-	202.1	2.12							
1998_1999	41.18 (0.64)	-0.04 (-0.22)	3.61 (1.9)	-5.91 (-0.82)	-0.14 (-3.3)	-0.06 (0.5)	1.02 (54.54)	0.97	0.96	-	114.6	1.04							
1999_2000	-10.75 (-0.34)	-0.123 (-1.2)	0.24 (0.172)	1.2 (0.34)	-0.094 (-3.2)	-0.11 (-1.1)	0.96 (18.5)	0.97	0.96	-	116.2	1.5							
2000_2001	57.85 (0.378)	-0.152 (-1.24)	-2.8 (-0.73)	-5.86 (-0.35)	-0.11 (-2.2)	-0.11 (-1.2)	0.99 (84.5)	0.96	.095	-	96.6	2.01							
2001_2002	492.9 (0.8)	0.48 (2.11)	19.9 (3.5)	-269.2 (-0.1)	1 (1.12)	-0.21 (302.3)	1 (302.3)	0.95	0.94	-	68.3	1.31							
2002_2003	-126.77 (-0.3)	0.057 (0.05)	12.5 (1.6)	-3.3 (-0.08)	-1.2 (-1.55)	-0.48 (-2.64)	0.966 (129.6)	0.89	0.86	-	30.3	2.5							
2003_2004	-23.23 (3.6)	-1.28 (0.4)	1.58 (3.6)	4.99 (-5.6)	0.47 (-2.9)	-0.256 (-2.02)	0.97 (37)	0.97	0.95	-	99.8	0.98							

ملحق رقم (3):

• الدول التي استخدمت في الدراسة:

أمريكا، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، قطر، السعودية، الكويت، مصر، المغرب، سوريا، البحرين.  
• تم استخدام المعادلة التالية لتقدير أعداد السياح للسنوات 1976-1986، اعتمادا على تقدير أرقام السنوات 1987-2004.

$$T = C T^{(+1)}$$

حيث:

T: أعداد السياح للسنة المراد التقدير لها.

C: ثابت.

T(+1): أعداد السياح للسنة السابقة للسنة المراد التقدير لها.

وكانت نتائج التقدير كما يلي:

• قطر:  $T = 3382.855 + 0.402845(T+1)$

(2.31455) (1.9012)

• المغرب:  $T = 2491.257 + 0.5243(T+1)$

(1.838) (2.334)

• البحرين:  $T = 1520.51 + 0.535627(T+1)$

(2.105031) (3.236067)

*The Determinants of Tourism Exports Flow: Using Gravity  
Model*

*“Empirical Study: The Case of Jordan (1976-2005)”*

*Abstract*

*This study aims at measuring the most important factors that affects the flows of the tourism exports of Jordan using the gravity model and pool data of 14 countries, from which tourists come to Jordan during the period from 1976 to 2004, to determine the factors that affect the flow of tourism exports, by using Eviews program for statistical analysis.*

*Analyzing the role of tourism sector in Jordanian economy during the period (1976-2005), it was revealed that the average tourism product to the domestic product was 11.2 %, and was 10.4% of the gross domestic product (GDP). Total tourism input comprises about 22.8% of the total input while average net income was 154 million JDs. The number of workers in the tourism sector was 15705 in 2004. These percentages and values are considered good, considering that tourism sector in Jordan is still in the commencement phase of growth and development.*

*Standard Gravity model estimation results indicated that there is a positive relationship between the GDP and the Jordanian tourism exports.*

*As well, there is a positive relationship between the Jordanian tourism exports and the populations of these countries, which means that the increase in income or the population in these countries increases the Jordanian tourism reports. The results of the model also indicated that there is a negative relationship between the distance variables of distance and the JD value against foreign currencies and the amount of Jordanian tourism exports, in addition to a negative relationship between implicit variables such as political and economical instability, and the Jordanian Tourism exports.*